مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي، م ١، ص ص ٣-٤٤ (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)

أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة : دراسة قياسية

مختار محمد متولي

جامعة الملك سعود- الرياض- المملكة العربية السعودية

المستخلص : كيف ينتظر أن يتغير حجم الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الدول الإسلامية المعاصرة إذا طبقت أساليب إعادة توزيع الدخل وفق أحكام الشريعة؟

أجاب البحث عن هذا السؤال من خلال توفيق عدة أنماط من الدوال الاستهلاكية الكلية مع البيانات الإحصائية لكل من ٣٠ دولة إسلامية. واستنتج الأثر المتوقع لإعادة التوزيع في كل دولة بحسب نمط دالة الاستهلاك فيها.

وقد شملت أنماط دالة الاستهلاك التي تم تقديرها والترجيح بينها لكل دولة: نمط الدخل المطلق، والدخل النسبي والدخل الدائم ودورة الحياة، وسواها. وقد وجدنا أن أكثر الدول الإسلامية المعاصرة لا ينطبق عليها تمامًا أي من هذه الأنماط الشائعة في النظرية الاقتصادية، فقدمنا صياغة جديدة لنمط الدخل المطلق أسميناها نمط الإسراع الاستهلاكي، وقد وجدنا أن هذه الصيغة الجديدة هي أقرب إلى واقع الكثير من الدول المدروسة.

١ - مقدمة

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الآتي: بافتراض أن الدول الإسلامية المعاصرة تسعى نحو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، فهل يتغير حجم الإنفاق الاستهلاكي الكلي في هذه الدول نتيجة إعادة توزيع الدخل المترتبة على هذا التطبيق؟

وتستلزم الإجابة عن هذا السؤال:

(أ) دراسة أساليب وكيفية إعادة توزيع الدخل طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) تحديد النمط الذي تتبعه دالة الاستهلاك في الدولة الإسلامية التي تسعى نحو تطبيق أحكام الشريعة السمحة وما إذا كان هذا النمط يتبع افتراض الدخل المطلق أم الدخل النسبي أم الدخل الدائم أم دورة الحياة أم غيرها من الافتراضات.

(جـ) الوقوف على أثر إعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي طبقًا للافتراض الاستهلاكي التي تتبعه الدولة المعنية.

فمن المعروف أن أحكام الشريعة، تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وما يتضمنه ذلك من توفير مستوى معيشة كريم لذوي الدخول المحدودة. فقد جاءت الشريعة الإسلامية بسبلٍ عديدةٍ وفعالةٍ لتحقيق هذه الغاية النبيلة. فالزكاة، والصدقات، والإنفاق في سبيل الله، والقرض الحسن، والإرث، والوصية، والوقف،... الخ، كلها أساليب من شأنها إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمساكين. ومن المتوقع عادة أن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص، وبالتالي نقص الموارد المعدة للاستثمار.

وسوف يوضح البحث أن الآثار المحتملة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بإعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي إنما تتوقف على الافتراض الاستهلاكي الذي تتبعه دالة الاستهلاك في الدولة الإسلامية المعنية.كما سيوضح البحث أن الكثير من الدول الإسلامية المعاصرة لا تتبع أيًا من افتراضات الاستهلاك الشائعة في النظرية الاقتصادية. وقد وفقنا الله في صياغة جديدة لافتراض الدخل المطلق، أطلقنا عليها اسم "**افتراض الإسراع الاستهلاكي**". وقد أثبتت الدراسات القياسية التي أجريناها في هذا البحث تمشي الإنفاق الاستهلاكي في الكثير من الدول الإسلامية المعاصرة مع قواعد هذا الافتراض.

ويستهدف البحث تقويم الآثار المحتملة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بإعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي الخاص للدول الإسلامية المعاصرة ومعرفة ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى زيادة أو نقص في الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص للمجتمع الإسلامي المعين، الذي يتبع **حاليًا** نمطًا استهلاكيًا معينًا.

وأود أن أؤكد، من البداية، أن الهدف من البحث ليس تحديد **المقدار** الذي يقل أو يزداد به الإنفاق الاستهلاكي الكلي نتيجة إعادة توزيع الدخول والثروات وفق أحكام الشريعة، وإنما الهدف هو معرفة **الاتجاه** الذي سوف يتخذه الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص نتيجة إعادة توزيع الدخول، أي ما إذا كانت هذه الإعادة سوف تؤدي إلى نقصٍ أو زيادةٍ في الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص لكل دولة من الدول الإسلامية المعاصرة.

وينقسم هذا البحث إلى سبعة أجزاء. فالمقدمة هي الجزء الأول وفيها نستعرض خطة البحث وأهم أهدافه، ثم نذكر في الجزء الثاني بعض نصوص الشريعة الإسلامية المتعلقة بإعادة توزيع الدخل والثروة. ونناقش في الجزء الثالث افتراضات الاستهلاك المختلفة في النظريات الاقتصادية المعاصرة، وكيف يتأثر حجم الإنفاق الاستهلاكي نتيجة إعادة توزيع الدخل طبقًا لكل منها. كما نقوم بإدخال الصيغة الجديدة لافتراض الدخل المطلق والتي أطلقنا عليها اسم "**افتراض الإسراع الاستهلاكي**" وبشرح الأساس النظري والرياضي لهذا الافتراض، وكيفية تأثير إعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي طبقًا لهذا الافتراض. أما الجزء الرابع فيستعرض النماذج القياسية التي سنستخدمها في التعرف على نمط الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص في الدول الإسلامية المعاصرة. كما نتعرض في هذا الجزء أيضًا للمشكلات الناجمة عن استخدام البيانات المتوافرة. ونستعرض في الجزء الخامس أهم نتائج تحليل الانحدار، حيث تم قياس دوال استهلاك في ٣٠ دولة إسلامية مع اختبار ١٢ نموذجًا قياسيًا لكل دولة (مرة بالأسعار الجارية وأخرى بالأسعار الثابتة) حيث يعبر كل نموذج عن افتراض من افتراضات الاستهلاك المختلفة. وركز التحليل في هذا الجزء على أفضل النتائج الإحصائية التي تتمشى مع منطق النظرية الاقتصادية لتحديد افتراض الاستهلاك الذي يلائم الدولة الإسلامية المعنية. وهنا، يجدر بنا أن ننوه إلى أن كافة نتائج الانحدار (وعددها ٥٧٦ معادلة) يحتويها ملحق إحصائي يمكن الحصول عليه من المؤلف مباشرةً. وقد لخصناها في الجدول رقم (١) من هذا البحث.

أما الجزء السادس من البحث فيستعرض قواعد الإنفاق الاستهلاكي في الشريعة الإسلامية ومدى انسجام افتراضات الاستهلاك المختلفة الشائعة في النظرية الاقتصادية (ومن بينها افتراض الإسراع الاستهلاكي) مع هذه القواعد. ويلخص الجزء السابع أهم نتائج البحث.

٢ - أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بإعادة توزيع الدخل

تأمر الشريعة الإسلامية السمحة بالعدالة الاجتماعية. ومن متطلبات هذه العدالة ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة لكل فرد. ويستلزم ذلك إعادة توزيع الدخل بصفة مستمرة عن طريق الأساليب المختلفة التي وردت في الشريعة.

فالإسلام لا يجيز تركيز الثروات في يد القلة وترك السواد الأعظم من المسلمين في حالة فقرٍ وبؤس. يقول الله تعالى: ﴿مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ **لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ** وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الحشر: الآية ٧).

فمبدأ تركيز الثروات في يد القلة وترك غالبية المسلمين بلا عيشٍ كافٍ غير مقبولٍ في الإسلام. ويحرص الإسلام على تحقيق العدالة الاجتماعية بعدة أساليب، منها الزكاة والصدقات والإنفاق في سبيل الله والإرث والوصية والهبة... الخ. وكل هذه الأساليب تؤدي إلى إعادة في توزيع الدخول لصالح الفقراء والمساكين.

فالزكاة أحد أركان الإسلام، وقد جاء ذكرها تكرارًا في عددٍ كبيرٍ من آيات القرآن الكريم، نذكر منها:

﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (البقرة: ٤٣).

﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ٨٣).

﴿...وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا...﴾ (المزمل: ٢٠).

وقد حدد الله تعالى أوجه إنفاق الزكاة، فجاء في سورة التوبة (الآية ٦٠) ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

فالزكاة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمساكين، وتفرض على الدخول والثروات القابلة للنماء متى توافرت فيها شروط وجوب الزكاة. وعليه، فإن قاعدتها أوسع من قاعدة الضرائب التصاعدية في الاقتصاديات غير الإسلامية. كما أن فريضة الزكاة بمعدلاتها الثابتة فريضةٌ إلهيةٌ أبدية، وعليه، فإنها تؤدي إلى إعادةٍ **دائمةٍ** لتوزيع الدخل لصالح الفقراء.

ولا يقتصر تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام على فريضة الزكاة فالإنفاق في سبيل الله يعتبر أسلوبًا آخر له أهميةٌ كبيرةٌ في تحقيق مستوى معيشيٍّ ملائم للفقراء والمساكين. ولقد أمر الله تعالى المسلمين بالإنفاق في سبيل الله في آياتٍ كثيرةٍ جدًا منها قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٩٥).

﴿فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الروم: ٣٨).

﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ...﴾ (البقرة: ١٧٧).

كما أوضحت الآيات الكريمة الجزاء الحسن لمن أنفق في سبيل الله، يقول تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ، وَاللّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاء وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ * الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُواُ مَنًّا وَلاَ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٢٦١، ٢٦٢).

﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (التوبة: ٢٠).

كما أوضح القرآن الكريم النهاية السيئة لمن بخل وأحجم عن الإنفاق في سبيل الله، فيقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَـذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (التوبة: ٣٤، ٣٥).

﴿هَاأَنتُمْ هَؤُلَاء تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ (محمد: ٣٨).

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاء اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (يس: ٤٧).

﴿وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى * وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ (الليل: ٨-١١).

كما ورد الإنفاق في سبيل الله والصدقات والقرض الحسن في الكثير من أحاديث أشرف المرسلين، نذكر بعضها فيما يلي:

فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أي الإسلام خير؟ قال: "تُطْعِمُ الطَّعَامَ وتَقْرَأُ السَّلامَ عَلَى مَن عَرَفْت وَمَنْ لَمْ تَعْرِف" متفق عليه.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ، "يا ابن آدم أن تبذل الفضل خير لك وأن تمسكه شر لك ولا تلام على كفافٍ وابدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى" رواه مسلم.

وعن أبي كبشة عمر بن سعد الأنصاري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "ثلاث أقسم عليهن وأحدثكم حديثًا فاحفظوه: ما نقص مال عبد من صدقة، ولا ظلم عبد مظلمة صبر عليها إلا زاده الله عزًا ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر. وأحدثكم حديثًا فاحفظوه، قال: إنما الدنيا لأربعة نفرٍ: عبد رزقه الله مالاً وعلمًا فهو يتقي فيه ربه ويصل فيه رحمه ويعلم لله فيه حقًا فهذا بأفضل المنازل. وعبد رزقه الله علمًا و لم يرزقه مالاً فهو صادق النية يقول: لو أن لي مالاً لعملت بعمل فلان فهو بنيته فأجرهما سواء. وعبد رزقه الله مالاً و لم يرزقه علمًا، يخبط في ماله بغير علم لا يتقي فيه ربه ولا يصل فيه رحمه ولا يعلم لله فيه حقًا، فهذا بأخبث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علمًا فهو يقول: لو أن لي مالاً لعملت بعمل فلان فهو بنيته فوزرهما سواء" (رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح).

وأمثلة الإنفاق في عهد الصحابة وفيرة؛ فقد أنفق أبو بكر الصديق –رضي الله عنه– عند الهجرة إنفاقًا ليس له مثيل، وجهَّز عثمان بن عفان رضي الله عنه جيش العُسرةِ، كما تصدق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه على عهد رسول الله ﷺ بِشَطِر ماله أكثر من مرة.

إن هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وأعمال الصحابة المجيدة توضح أن عملية إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمساكين تعتبر ركنًا أساسيًا يقوم عليه أي اقتصاد يتبع أحكام الشريعة الإسلامية.

مثل هذه العقيدة لا توجد أيضًا في اقتصاد غير إسلامي، حيث إن دالة الهدف للإنسان المسلم تختلف كليًّا عن نظيرتها للإنسان غير المسلم. فالأول يهدف أولاً وأخيرًا إلى ابتغاء مرضاة الله، وقد رأينا كيف يساعد الإنفاق في سبيل الله على تحقيق هذا الهدف. بالاضافة إلى ذلك، فإن نظام الإرث في الإسلام يتميز على غيره من الأنظمة بأنه لا يخول الوصية بأكثر من الثُلُثُ ولا يخول

الوصية لأي من الورثة. كما أن نظام الإرث في الإسلام لا يقتصر فقط على الأقارب من الدرجات العليا (كالأولاد والأزواج)، وإنما يشمل الكثير من الأقارب. وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تعدد الورثة وتفتيت الثروات. ولما كانت الثروة مصدرًا للدخل، فإن إعادة توزيعها سوف يتبعه حتمًا إعادة في توزيع الدخول.

كما أن هناك الأوقاف الخيرية التي تؤدي إلى انتقال الدخل المتولد عن الثروات إلى ملاك آخرين كثيرًا ما يتصرفون بالحاجة سواءٌ بطريق مباشر، كوقف ناتج مشروع ما على فقراء جهة معينة، أو بطريق غير مباشر، كوقف دخل عقار ما من أجل تحسين صحة قريةٍ معينةٍ أو تعليم أبناء منطقةٍ معينةٍ.

وهناك أيضًا الهبات التي تتنوع في أشكالها، والتي عادةً ما تكون محصلتها إعادةٌ لتوزيع الدخل لصالح المحتاجين. إضافةً إلى كل ما تقدم فإن جزءًا من موارد بيت المال يخصص لضمان حد أدنى لمعيشة كل مواطن، وقد تكون هذه الموارد ناتجة من أنواع مختلفة من الضرائب كالخراج والعشور، يحق لولي الأمر التصرف فيها لإنصاف الفقراء والمساكين، وبذلك يعيد توزيع الدخول لصالحهم. أيضًا هناك جانب الخدمات التي تقوم بها السلطات، والتي قد تفيد أصحاب الدخول المحدودة بدرجة أكبر مثل دور التعليم المجانية، والمستشفيات، والقروض الحسنة،... الخ.

وعلاوة على ما تقدم، فإن تحريم الربا والاستغلال والاحتكار وسيادة أجر "عادل" وسعر "عادل" ومراعاة مصالح الغير في المعاملات، كلها أمور قد تؤدي إلى التخفيف من حدة تركيز الثروات أي تؤدي بطريق غير مباشر إلى إعادة توزيع الدخول، وعادة ما يكون ذلك في صالح المحتاجين.

وملخص ما تقدم، أن الشريعة الإسلامية تحتوي على سياسات تضمن استمرارية وفعالية إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المحدودة لتمكن كل مسلم من التمتع بمستوى ملائم للمعيشة.

وما من شك في أن هذه السياسات سوف تؤثر في السلوك الاقتصادي للمجتمع المسلم وخاصة سلوك الإنفاق الاستهلاكي.

٣- أثر إعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي طبقًا لافتراضات الاستهلاك المختلفة

هناك دراسات عديدة تبحث في علاقة الاستهلاك بالدخل، البعض منها نظري والآخر قياسي. إلا أنه يمكن القول إن هذه الدراسات والقياسات تدور حول أربعة افتراضات، هي:

افتراض الدخل المطلق (The Absolute Income Hypothesis)

افتراض الدخل النسبي (The Relative Income Hypothesis)

افتراض الدخل الدائم (The Permanent Income Hypothesis)

افتراض دورة الحياة (The Life-Cycle Hypothesis)

ولكل من هذه الافتراضات مسلماته (postulates) التي تعكس أثر إعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي. وسوف نستعرض في هذا الجزء من البحث باختصارٍ شديدٍ هذه المسلمات، ونوضح كيف تؤثر إعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي حسب افتراض الاستهلاك الذي يتبعه هذا الإنفاق في البلد المعين.

كما أننا سوف نطور نظرية الاستهلاك بإدخال صورة جديدة لافتراض الدخل المطلق أطلقنا عليها اسم "الافتراض الإسراع الاستهلاكي Consumption Catch-Up Hypothesis".

وسنوضح فيما بعد فكرة هذا الافتراض وأهميته وكيفية اشتقاقه. كما سنختبره قياسيًا ضمن الافتراضات الأخرى لكافة الدول الإسلامية التي توافرت عنها البيانات اللازمة.

ولابد من أن نسترعى الانتباه مقدمًا إلى أننا نحاول دراسة الآثار المحتملة لإعادة توزيع الدخل على **الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص للمجتمع** طبقًا لكل من افتراضات الاستهلاك المختلفة. فإذا ثبت قياسيًا أن اقتصادًا ما يتبع افتراضًا معينًا، فإننا سوف نشير إلى ما يترتب على هذا الإتباع من نتائج على توزيع الدخل طبقًا للأساس المنطقي الذي تقدمه النظرية الاقتصادية وتُبِّينُه الكتب الاقتصادية المختلفة. وقد يثير البعض اعتراضًا بأن العائلات المختلفة في المجتمع الواحد لا تتبع بالضرورة نفس افتراض الاستهلاك، ومن ثم، فهناك مشكلة تجميع (An Aggregation Problem). ورغم وجاهة هذا الاعتراض إلا أنه يرد عليه بأنه لا توجد بيانات عن أي اقتصاد تمكن من تحديد سلوك الاستهلاك الذي تتبعه كل عائلة على انفراد. ثم إن الأساس النظري لآثار إعادة توزيع

الدخل طبقًا لكل افتراض استهلاك يتعلق بالإنفاق **الاستهلاكي الكلي الخاص**(١). أضف إلى ذلك ما سبق أن أكدناه من أن الهدف من البحث ليس تحديد **مقدار** الزيادة أو النقص في الإنفاق الاستهلاكي، وإنما هو مجرد تحديد ما إذا كان الإنفاق الاستهلاكي **الكلي** الخاص للاقتصاد الإسلامي المعين سوف يزداد أو ينقص بسبب عملية إعادة توزيع الدخل. وكل ما نقوله هو أن ذلك سوف يتوقف على افتراض الاستهلاك الذي يتبعه المجتمع إذ إن لكل افتراض نتائجه الخاصة بإعادة توزيع الدخل كما هو معروف في النظرية الاقتصادية. ومن ثم، تصبح المشكلة تحديد نوع الافتراض الاستهلاكي الذي يتبعه الاقتصاد الإسلامي المعين. وهذا هو صلب البحث الحالي.

١/٣- افتراض الدخل المطلق

طبقًا لافتراض الدخل المطلق يتوقف الإنفاق الاستهلاكي في الفترة t على الدخل المتاح في الفترة نفسها. ويتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل. فهذا الافتراض يسلم بأن الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك يقلان كلما زاد الدخل، ولكن الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل دخل. كما أن مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح(٢).

ورياضيًا يمكن صياغة أهم مسلمات هذا الافتراض في الآتي:

(حيث C تمثل الإنفاق الاستهلاكي، Y تمثل الدخل المتاح، t تمثل الزمن).

$$C_t = f(Y_t)$$

$$0 < \frac{dC}{dY} < 1$$

$$\frac{d}{dY}\left(\frac{C}{Y}\right) < 0$$

$$\frac{d}{dY}\left(\frac{dC}{dY}\right) < 0$$

$$\frac{C}{Y} > \frac{dC}{dY}$$

$$0 < \frac{d\ln C}{d\ln Y} < 1$$

---

(١) انظر مثلاً: **F. Shapiro**, *Macro economic analysis*, 5th ed. (N.Y: Harcourt, 1982), 356-359.

(٢) **J. M. Keynes**, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (New York: Harcourt, Brace 1936), 92-97.

طبقًا لخصائص هذا الافتراض تؤدي إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة إلى **زيادة** الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع. وذلك لأن الميل للاستهلاك عند أصحاب الدخول القليلة يكون أكبر من الميل للاستهلاك عند أصحاب الدخول المرتفعة. فالنقص في استهلاك أصحاب الدخول المرتفعة الناتج عن إعادة توزيع الدخل سوف يكون أقل من الزيادة في استهلاك أصحاب الدخول المنخفضة، وعليه سوف يزداد الاستهلاك الكلي للمجتمع.

ونستنتج مما تقدم أنه إذا كان الاقتصاد الإسلامي يتبع في تحديد إنفاقه الاستهلاكي افتراض الدخل المطلق، فإن الإنفاق الاستهلاكي الكلي سوف يزداد نتيجة إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء عن طريق الزكاة والصدقات والإنفاق في سبيل الله طبقًا لأحكام الشريعة السمحة.

٢/٣- افتراض الدخل النسبي

طبقًا لافتراض الدخل النسبي يحدد الأفراد إنفاقهم الاستهلاكي آخذين في الاعتبار المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. فاستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلاتٍ غنيةً عما إذا جاورت عائلاتٍ فقيرةً. إذ إن النمط الاستهلاكي للعائلة المعينة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصًا منها على الإبقاء على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه. وعليه، فإنه طبقًا لهذا الافتراض لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المطلق للأسرة، وإنما بالدخل النسبي أي دخلها بالمقارنة مع المحيط التي تعيش فيه.

وطبقًا للاقتصادي دوزنبري (Duesenberry) (صاحب هذا الافتراض)، يحاول الأفراد الإبقاء على مستوى معيشةٍ معينٍ(٣). ويتأثر هذا المستوى بأقصى دخلٍ (Peak Income) حققه الفرد خلال الفترات القليلة الماضية. ومن أهم مسلمات هذا الافتراض أنه إذا كان الدخل في تزايد مستمر وأعلى من أقصى دخل في الماضي، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتًا ومساويًا للميل الحدي للاستهلاك. أما إذا انخفض الدخل الحالي عن أقصى دخلٍ ماضٍ فإن الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق وإن حدده الدخل الأقصى. وعليه، فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك. وإذا ما عاد الدخل الحالي إلى التزايد، فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يتناقص في حين يتزايد الميل الحدي للاستهلاك، ولكن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك. وبمعنى آخر فإنه طبقًا لافتراض الدخل النسبي تكون دالة الاستهلاك غير نسبيةٍ في الأجل القصير ونسبيةً في الأجل الطويل. ويمكن تلخيص أهم مسلمات هذا الافتراض رياضيًا في الآتي:

---

(٣) **J. D. Duesenbery**: *Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior* (Cambridge: Harvard University Press, 1949), p. 45.

$$C = (c-b)\overline{Y} + bY$$

حيث $\overline{Y}$ الدخل الحالي المتاح، $\overline{Y}$ الدخل الأقصى الماضي، C الاستهلاك.

ففي الفترة الطويلة حينما يكون الدخل الحالي مساويًا لأقصى دخل نحصل على $C = cY$ وهي دالةٌ نسبيةٌ. وفي الفترة القصيرة حينما يقل الدخل الحالي عن أقصى دخل نحصل على $C = a + bY$ وهي دالة غير نسبيةٍ لأن الكمية $a = c - b\overline{Y}$ مقدارها ثابت.

هذا وقد عبر الاقتصادي دوزنبري عن علاقة الاستهلاك طبقًا لافتراض الدخل النسبي بالمعادلة:

$$\frac{S}{Y} = a\frac{Y}{Y} + b$$

والتي تعطي:

$$\frac{C}{Y} = 1(a\frac{Y}{\overline{Y}} + b)$$

حيث S = الادخار، Y = الدخل المتاح، $\overline{Y}$ = الدخل الأقصى الماضي، a = مقدارًا ثابتًا $b = (\alpha > 0)$ مقدار ثابت $(b \leq 0)$.

والآن نبحث أثر إعادة توزيع الدخل في اقتصاد إسلامي على الاستهلاك في هذا الاقتصاد إذا كان الأفراد يحددون إنفاقهم الاستهلاكي طبقًا لافتراض الدخل النسبي. فمن الواضح أن إعادة توزيع الدخل سوف تؤدي إلى تغير في الدخول النسبية. وعليه، فإن كل عائلةٍ سوف تحدد إنفاقها الاستهلاكي ليس طبقًا لدخلها المطلق الجديد، وإنما بالمقارنة مع نمط الاستهلاك العائلات الأخرى التي تقلدها. فحينما ينخفض دخل الأسر الغنية بسبب إعادة التوزيع سوف يخف الضغط على الأسر الأقل غنى في محاولتها لتقليد الأسر الغنية (Keep up with the Joneses)، وتستمر هذه العملية حتى تصل إلى الأسر الفقيرة جدًا، التي قد تضطر إلى استهلاك كل دخلها لسد حاجتها من الضروريات. أما الأسر الأخرى، فسوف تتمكن من ادخار جزءٍ من الدخل الذي كان ينفق قبل عملية إعادة التوزيع على "أغراض المحاكاة Emulative Purchases" وعليه، فإن إعادة توزيع الدخل قد تؤدي إلى نقص الاستهلاك الكلي للمجتمع لأن التقليل من حدة عدم المساواة شأنه أن يطيح بجزءٍ من إنفاق المحاكاة[٤].

وملخص ما تقدم، أن إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة في اقتصاد إسلامي سوف تؤدي إلى نقص في الاستهلاك الكلي إذا كان هذا الإنفاق يتبع افتراض الدخل النسبي.

(٤) انظر: (Shapiro) مرجع سابق، ص ٣٥٨.

٣/٣ - افتراض الدخل الدائم

يرى الاقتصادي فريدمان (Friedman) أن سلوك الأفراد الخاص بإنفاقهم الاستهلاكي لا يتحدد بمستوى الدخل الحالي، وإنما بالدخل الدائم (Permanent Income)، أو بفرص الاستهلاك الطويلة الأجل(٥). وطبقًا لهذا الافتراض (في صورته المبسطة)، يكون الإنفاق الاستهلاكي نسبة من الدخل الدائم أو:

$$C = bY^P$$

حيث Y^P الدخل الدائم. وعليه، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتًا ومساويًا للميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل.

$$\frac{C}{Y} = \frac{dC}{dY} = b$$

ولقياس الدخل الدائم، تتعين التفرقة بين التغيرات في الدخل التي تعتبر عابرةً Transitory، وتلك التي لها صفة الدوام. فالتغيرات الدائمة في الدخل هي تلك التي يتوقع الأفراد استمرارها لعددٍ من السنوات المقبلة، في حين أن التغيرات العابرة هي تلك التغيرات الطارئة غير المتوقعة. ومن ثم، يمكن التعبير عن قيمة الدخل بالمعادلة:

$$Y_t = Y^P + Y^T$$

حيث Y^T يمثل الدخل العابر.

ويمكن أيضًا تقسيم الاستهلاك إلى استهلاك دائم واستهلاك عابر.

$$C_t = C^P + C^T$$

وطبقًا لافتراض الدخل الدائم لن يتأثر الاستهلاك الدائم بالتغيرات العابرة في الدخل، وعليه يكون دالة نسبية للدخل الدائم.

ويمكن تعريف الدخل الدائم بأنه الوسط المرجح للدخل الحالي ودخول السنوات الماضية، وذلك بافتراض تناقص الوزن كلما بعدت الفترة أو:

$$Y^P = W_0Y + W_1Y_{-1} + W_2Y_{-2} + ... + W_nY_{-n}$$

---

(٥) انظر: **Milton Friedman,.** *A Theory of the Consumption Function*, Princeton: National Bureau of Economic Research (1957), Chapter 1-3, 6, 9.

ويمثل W_1 الوزن المعطى لدخل الفترة -1 بحيث $0 < W_1 < 1$ وحيث:

$$W_0 > W_1 > W_2 > \ldots W_n$$

ويمكن التعبير عن الاستهلاك بالمعادلة:

$$C = cY^p = cW_0Y + cW_1Y_{-1} + \ldots + cW_nY_{-n}$$

ويلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك في الفترة القصيرة (cW_0) يكون أقل من الميل الحدي للاستهلاك في الفترة الطويلة c

$$c > cW_0$$

والآن نبحث أثر إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء على الإنفاق الاستهلاكي إذا كان الاقتصاد يتبع افتراض الدخل الدائم في تحديده لهذا النوع من الإنفاق. لقد رأينا أنه طبقًا لهذا الافتراض تكون نسبة الإنفاق الاستهلاكي الدائم إلى الدخل الدائم ثابتةً عند مستويات الدخول المختلفة، وأن التغير العابر في الدخل لا يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي. فإذا حدثت إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء، فإن أثر ذلك على الاستهلاك يتوقف على نظرة كل فئة إلى هذا التوزيع. فإذا اعتبرته الطبقات المختلفة إجراء عابرًا فإن الإنفاق الاستهلاكي لطبقة الأغنياء أو الفقراء لن يتأثر. أما إذا كانت عملية إعادة التوزيع عمليةً مستمرةً سنة بعد الأخرى عن طريق إجراءاتٍ مستمرةٍ (كفريضة الزكاة والإنفاق في سبيل الله في حالة الاقتصاديات الإسلامية)، فإن الزيادة والنقص في الدخل الدائم للطبقات الفقيرة والغنية على الترتيب سوف ينظر إليها كتغيرات دائمة في الدخل(٦). ولما كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل الدائم ثابتةً عند الأسر ذوات الدخول الدائمة المختلفة، فإن النتيجة سوف تكون واحدةً سواء اعتبر المستهلك التغيرات الناجمة عن إعادة توزيع الدخل كتغيراتٍ عابرةٍ أو دائمةٍ، إي أن الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع لن يتغير بسبب إعادة توزيع الدخل إذا كان الاقتصاد يتبع في سلوكه الاستهلاكي افتراض الدخل الدائم(٧).

---

(٦) انظر: (Shapiro)، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

(٧) انظر: (Shapiro)، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

٤/٣ - افتراض دورة الحياة

طبقًا لهذا الافتراض، يتوقف الإنفاق الاستهلاكي ليس فقط على دخل الأسرة، وإنما أيضًا على ما لديها من ثروةٍ وعلى دخلها للفترات المستقبلية المتوقعة[٨]. وعليه، فإن قرارات الاستهلاك تتعلق بكامل حياة الفرد وليس بفترة زمنيةٍ معينةٍ. ومن ثم، فإنه إذا قام بالاستهلاك طول الفترات: 1...T فإن دالة منفعته طول فترة حياته تتوقف على استهلاكه في كل فترةٍ من هذه الفترات:

$$U = U(C_1, C_2, \ldots C_T)$$

وينتج عن ذلك دالة استهلاك صيغتها

$$C_t = aA_{t-1} + bY_t + cY_t^e$$

حيث تمثل A ما يمتلكه الفرد من ثروة أو أصولٍ وحيث تمثل Y^e القيمة الحالية للدخل المتوقع طول فترة حياة المستهلك. هذا وقد اقترح الاقتصاديان آندو ومودغلياني (Ando, Modigliani) استخدام الدخل الحالي للتعبير عن Y^e بالعلاقة[٩]:

$$C_t = a_1A_{t-1} + a_2Y_t$$

ويتضح أن تغيرات الدخل الناجمة عن إعادة توزيعه سوف تكون صغيرةً بالمقارنة بالدخل الذي سوف يحصل عليه الفرد طول فترة حياته (أي دخل دورة الحياة) وعليه، فإن الإنفاق الاستهلاكي لن يتأثر تأثرًا كبيرًا نتيجة إعادة توزيع الدخل وخاصةً إذا كانت هذه الزيادة متوقعةً ومأخوذةً في الحسبان عند تقدير دخل دورة الحياة (كفريضة الزكاة مثلاً). أما إذا كان التوزيع غير متوقع، فإن التأثير سوف يكون أقوى. ولكن بصفةٍ عامةٍ، لن تختلف النتيجة هنا عن تلك التي تتحقق طبقًا لافتراض الدخل الدائم، حيث إنه طبقًا للافتراض لا يتأثر الاستهلاك بدخل الفترة الحالية، وإنما بدخول فتراتٍ كثيرةٍ (تصل إلى طول حياة المستهلك بالنسبة لافتراض دورة الحياة). أي إنه إذا كان الإنفاق الاستهلاكي يتبع افتراض دخل دورة الحياة فلن نتوقع تغيرًا كبيرًا في هذا الإنفاق نتيجة إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء[١٠].

---

(٨) **F. Modigliani,** and **R. Brumberg,** Utility Analysis and the Consumption Function in: **Kurihara, K. K.** *Post-Keynesian Economics*, New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press (1954) pp. 381-396.
F. Modigliani, and **A. Ando,** Tests of the Life-Cycle Hypothesis of Savings, *Bulletin of the Oxford Institute of Statistics,* Vol. **19**, No. **2** (1960), pp. 49-67.

(٩) **A. Ando,** and **F. Modigliani,** The Life-Cycle Hypothesis of Saving: Aggregate Implication and Tests, *American Economic Review*, Vol. **53**, No. **1** (March 1963), pp. 55-84

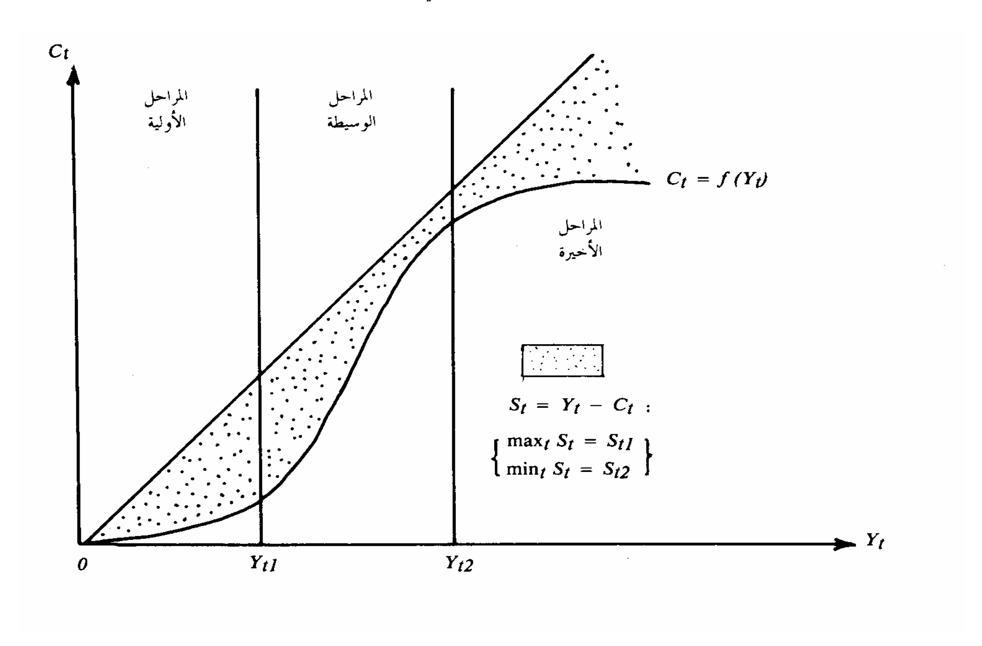
(١٠) انظر: (Shapiro)، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

٥/٣ - افتراض الإسراع الاستهلاكي

عند إجراء الاختبارات القياسية لفروض الاستهلاك الأربعة المذكورة أعلاه، اتضح أن سلوك الإنفاق الاستهلاكي في عددٍ من الدول الإسلامية يخالف تمامًا خصائص الافتراضات الأربعة المذكورة أعلاه. فلقد أوضحت نتائج الانحدار بالنسبة لهذه الدول أن الميل الحدي للاستهلاك يتصف بعدم الاستقرار وأن زيادة الدخل تصحبها زيادةٌ في كل من الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك خلال الفترة المدروسة.

وواضح أن هذه الظواهر لا تتفق مع أي من الافتراضات المذكورة أعلاه. ولهذا السبب، فكر المؤلف في إدخال صيغةٍ جديدةٍ لافتراض الدخل المطلق تتمشى خصائصها مع نتائج الانحدار، مع اختبار هذه الصيغة باستخدام بيانات الدول الأخرى. وقد أطلق على هذه الصيغة اسم "افتراض الإسراع الاستهلاكي". ويقوم هذا الافتراض على فكرةٍ بسيطةٍ هي أنه في الدول الفقيرة جدًا يكون الدخل متواضعًا وكافيًا فقط لسد الحاجات الضرورية. وعليه، لا يتم إشباع الكثير من الحاجات والتي قد لا تعتبر كمالية في اقتصاد آخر يتمتع بدخل أكبر. كما أن الدول المعاصرة لا تعيش في منأى عن بعضها البعض بسبب تحسن سبل المواصلات والاتصالات. فظهور سلعة جديدة في دولة ما يصبح معروفًا لدى البقية في وقت قصير، إلا أن ضعف القوة الشرائية لا يمكن من الاستمتاع بهذه السلع في الدول الفقيرة. فإذا ما زاد الدخل (وخاصة إذا حدثت الزيادة بصفة مفاجئة وكبيرة كما حدث بالنسبة للدول المصدرة للنفط) فإنه سوف يكون هناك إسراع في الإنفاق الاستهلاكي لتحقيق التطلعات التي حجبها في الماضي ضعف القوة الشرائية. وعليه، سوف يزداد الاستهلاك بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل، ويستمر هذا السلوك حتى يصل الدخل إلى مستوًى معين فيعود الميل للاستهلاك إلى الاستقرار، ويتناقص الميل الحدي للاستهلاك كلما زاد الدخل. وتستمد فرضية الإسراع الاستهلاكي أساسها النظري من فكرة الفجوة الديمغرافية الانتقالية (The Demographic Transition Gap Theory) والتي تصور ظاهرة النمو السكاني عبر الزمن بمنحنى لوجستي (Logistic).

فيمكن ربط فرضية الإسراع الاستهلاكي بعملية النمو الاقتصادي بتقسيم محور الزمن إلى ثلاث مراحل كما يتضح من الشكل البياني رقم (١):



شكل رقم (١)
النمو الاقتصادي وافتراض الإسراع الاستهلاكي

يلاحظ أن نمو الدخل خلال المراحل الأولية ($0, Y_{t1}$) إلى تزايد الادخار وذلك بسبب سيادة عادات "التقشف" الاستهلاكي القديمة، حيث لا تجد إضافات الدخل مخرجًا استهلاكيًا مناسبًا، أما خلال المراحل الوسيطة للنمو الاقتصادي (Y_{t1}, Y_{t2})، فإن العادات الاستهلاكية تبلغ حدًا من التطور يجعل فرضية الإسراع الاستهلاكي سائدةً بين أفراد المجتمع، حيث تتجدد مخارج الإنفاق الاستهلاكي ويسعى الأفراد لإشباع تطلعات استهلاكية متطورة ولعل أهمها حيازة السلع الاستهلاكية المعمرة التي تتصف بها المجتمعات الحديثة المتطورة. خلال هذه المراحل يتناقص الادخار عند كل مستويات الدخل. ومع بداية الفترات الأخيرة تكون العادات الاستهلاكية الحديثة قد تبلورت، والتطلعات الاستهلاكية الهامة تحققت بدرجة كافية، الأمر الذي يؤدي إلى عودة النمط الادخاري إلى التزايد.

ومما سبق يتضح أن فرضية الإسراع الاستهلاكي تعتمد بدرجة حاسمة على عنصر الزمن، أو بعبارة أدق على عملية النمو الاقتصادي للمجتمعات. وعليه فإن المحور الأفقي يمثل مستويات مختلفة من الدخل القومي عند فترات زمنية مختلفة ولا يمثل مستويات مختلفة من الدخل عند نقطة زمنية محددة. ومن ثم فإن دخل الضروريات (Y_n) يقع في المرحلة (Y_{t1}- Y_{t2}) أي المراحل البسيطة التي تتميز بالإسراع الاستهلاكي.

ويمكن التعبير عن أهم سمات افتراض الإسراع الاستهلاكي جبريًا في الآتي:

$$\frac{dC}{dY} > 0$$
$$\frac{d}{dY}\left(\frac{dC}{dY}\right) > 0 \quad \text{for} \quad Y < Y_n$$
$$\frac{d}{dY}\left(\frac{dC}{dY}\right) < 0 \quad \text{for} \quad Y > Y_n$$

حيث Y_n يمثل مستوى الدخل الذي يفصل بين مرحلة الإسراع الاستهلاكي ومرحلة الاستهلاك التقليدي.

وتعتبر دالة الاستهلاك الآتية إحدى الدوال التي تحقق متطلبات افتراض الإسراع الاستهلاكي:

$$C = Y^a e^{-b/Y}; 0 < a < 1; b > 0$$

وطبقًا لها يتأثر الاستهلاك بالدخل الحالي (كما هو الحال في افتراض الدخل المطلق) ولكن بصورةٍ أكثر تعقيدًا.

ويتضح من هذه الدالة أن الميل المتوسط للاستهلاك APC والميل الحدي للاستهلاك هما:

$$APC = \frac{C}{Y} = Y^a e^{-b/Y} > 0$$
$$MPC = \frac{dC}{dY} = (a + b/Y)Y^a e^{-b/Y} > 0$$
$$\frac{d}{dY}\left(\frac{dC}{dY}\right) = \frac{1}{Y^2} e^{-b/Y}\left[a(a-1)Y^a + 2b(a-1)Y + b^2\right]$$

ويمكن بسهولةٍ إثبات أن:

$$\frac{d^2C}{dY^2} = 0$$

أي يكون هناك نقطة انقلابٍ عندما:

$$a(a-1)Y^a + 2b(a-1)Y + b^2 = 0$$

وتتحقق هذه النقطة عندما:

$$Y_n = \frac{-b}{a}(1+\frac{\sqrt{1-a}}{a-1}$$

حيث: $b > 1, 0 < a < 1$

ويمكن إثبات أن:

$$\frac{d}{dY}(MPC) > \quad for \quad Y < Y_n$$
$$\frac{d}{dY}(MPC) < \quad for \quad Y > Y_n$$

وليس معنى ما تقدم أن الادخار يكون سالبًا أو معدومًا عندما يكون الدخل أقل من المستوى Y_n وإنما معناه أن الميل للادخار يتزايد بنسبةٍ أقل من نسبة الزيادة في الدخل حتى مستوى الدخل Y_n.

ويتوقف أثر إعادة توزيع الدخل طبقًا لافتراض الإسراع الاستهلاكي على مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع. فإذا كان المجتمع يمر بالمراحل الوسيطة (Y_{t1}- Y_{t2} في شكل ١)، كان لإعادة توزيع الدخل آثار عكسية لتلك التي تتحقق في حالة سريان افتراض الدخل المطلق التقليدي. وإذا ما دخل المجتمع المراحل الأخيرة، فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للمجتمع، كما هو الحال بالنسبة لافتراض الدخل المطلق التقليدي.

٦/٣ - استخدام بيانات السلاسل الزمنية وبيانات القسم المقطعي في تحديد آثار إعادة توزيع الدخل

أوضحت الدراسات الإحصائية التي قام بها الكثير من الاقتصاديين أن شكل دالة الاستهلاك يختلف اختلافًا كبيرًا تبعًا لنوع البيانات المستخدمة في التحليل. فلقد وجد بعض الاقتصاديين أن استخدام بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) يعطي دالة استهلاك خطية نسبية (تنبع من نقطة الأصل)، في حين تعطي البيانات المقطعية الخاصة بميزانية الأسرة (Cross-Section family Data) دالة استهلاك غير نسبية، حيث الميل للاستهلاك عند الطبقات الفقيرة يكون أعلى منه عند الطبقات الغنية.

وقد ظهرت محاولات كثيرة للتوفيق بين نتائج تحليل بيانات السلاسل الزمنية وبيانات ميزانية الأسرة. فكما سبق أن رأينا، استخدم الاقتصادي دوزنبري (Duesenberry) افتراض الدخل النسبي ودافع المحاكاة وفكرة دخل القمة في اشتقاق دالة استهلاك نسبية في الأجل الطويل (تتمشى مع بيانات السلاسل الزمنية) من دالة الاستهلاك غير النسبية في الأجل القصير (التي تتمشى مع بيانات

ميزانية الأسرة)، كما استخدم الاقتصادي فريدمان (Friedman) افتراض الدخل الدائم وفكرة الدخل العابر في التوفيق بين نتائج بيانات السلاسل الزمنية ونتائج بيانات القسم المقطعي، وأوضح أن دالة الاستهلاك قصيرة الأجل تتأثر بالدخل العابر، في حين يتحدد الاستهلاك في الفترة الطويلة فقط بالدخل الدائم، وعليه نحصل على دالة استهلاك خطية تتميز بثبات الميل للاستهلاك. واستخدم الاقتصاديان موديغلياني وآندو (Modigliani, Ando) افتراض دورة الحياة في محاولة التوفيق بين النسبية وعدم النسبية في سلوك الميل للاستهلاك. إذ يتوقف الاستهلاك في الأجل الطويل، طبقًا لهذين الاقتصاديين، ليس فقط على الدخل وإنما أيضًا على عائد الثروات المتراكمة.

أما بالنسبة لافتراض الإسراع الاستهلاكي فإنه يعطي في الأجل الطويل دالة استهلاك تنبع من نقطة الأصل (أي دالة استهلاك نسبية). ويفترض هنا أن الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص المشاهد خلال فترة زمنية معينة يمثل نقطة واحدة على دالة الاستهلاك الطويلة الأجل. وتميل دوال الاستهلاك القصيرة الأجل إلى الانتقال إلى أعلى مع الزمن. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها تعود الأفراد على أنماط استهلاكية جديدة، وظهور سلع جديدة في الأسواق، وتراكم الثروات، والانتقال من الريف إلى الحضر، وزيادة عدد السكان. إلا أنه ليس من الضروري أن تكون دوال الاستهلاك في الأجل الطويل وكذلك في الأجل القصير دوالَّ لوجيستية.

٤ - النماذج القياسية والبيانات

تم اختبار عدد من النماذج القياسية لكل افتراض من افتراضات الاستهلاك التي تعرضنا لها في الجزء الثاني من البحث. ويمكن تلخيص هذه النماذج في الآتي:

١/٤ - افتراض الدخل المطلق

$$(1) C_t = a_0 + a_1 Y_t + u_{1t}$$
$$(2) C_t = b_0 + b_1 Y_t + b_2 t + u_{2t}$$
$$(3) \mathrm{In} C_t = c_0 + c_1 \mathrm{In} Y_t + u_{3t} \quad ; \; c_0 = \mathrm{In} c$$
$$(4) \mathrm{In} C_t = g_0 + g_1 \mathrm{In} Y_t + g_2 t + u_{4t} \quad ; \; g_0 = \mathrm{In} g$$

٢/٤ - افتراض الدخل النسبي

$$(5)\frac{C_t}{Y_t} = a_0 - a_1 \frac{Y_t}{\overline{Y}_t} + v_{1t}$$

$$(6)\frac{C_t}{Y_t} = b_0 - b_1 \frac{Y_t - \overline{Y}_t}{Y_t} + v_{2t}$$

$$(7)C_t = h_0 + h_1 Y_t + h_t C_{t-1} + v_{3t}$$

٣/٤ - افتراض الدخل الدائم

$$(8)C_t = a_1 Y_t + a_2 c_{t-1} + w_{1t}$$

$$(9)InC_t = b_1 InY_t + b_2 InC_{t-1} + w_{2t}$$

٤/٤ - افتراض دورة الحياة

$$(10)C_t = a_1 Y_t + a_2 Y_{t-1} + a_3 C_{t-1} + e_{1t}$$

$$(11)InC_t = b_1 InY_t + b_2 Iny_{t-1} + b_3 InC_{t-1} + e_{2t}$$

٥/٤ - افتراض الإسراع الاستهلاكي

$$(12)InC_t = aInY_t - b / Y_t + \sigma_t$$

حيث : الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الفترة $C_t = t$

الناتج الإجمالي المحلي في الفترة $Y_t = t$

دخل القمة في الفترة السابقة للفترة $Y_t = t$

خطأ الانحدار $u_t, v_t, w_t, E_t, \sigma_t$

ويعتبر النموذج (١) أبسط نموذج كينزي. وقد استخدمه الكثيرون من قبل في اختبار افتراض الدخل المطلق[١١]. أما النموذج (٢) فيستخدم الدخل والاتجاه الزمني كمتغيرات مستقلة. ويشابه هذا النموذج ما سبق أن استخدمه الاقتصاديون سميثز، فويتنسلك، بنيون، ول. باريديسو: (Smithies, Woytinsk, Bennion, L.Paridiso)[١٢].

(١١) **J. Mosak**, Forecasting Postwar Demand III, *Econometrica*, Vol. **14**, No. **1** (January 1945), pp. 25-53.

(١٢) انظر: National Budget for Full Employment, Washington: National Planning Association (1945).
E.G. Bennion: The Consumption Function Cyclically Variable, *Review of Economics and Statistics*, (November 1946), pp. 21-35.
W. Woytinsky, The Relationship Between Consumer's Expenditures Savings and Disposable Income, *The Review of Economics and Statistics*, Vol. **28**, No. **1** (February 1946), pp. 112-132.
A. Smithies, Forecasting Postwar Demand I, *Econometrica*, Vol. **14**, No. **3** (January 1945). pp. 1-14.

أما النموذجان الثالث والرابع فيعطيان علاقة غير خطية للنموذجين الأول والثاني. فيمثل النموذج (٣) العلاقة:

$$C_t = cY_t c_1$$

ويمثل النموذج (٤) العلاقة:

$$C_t = gY_t g_1 e^g 2^t$$

ويساعد هذان النموذجان في تحديد مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل بصورة مباشرة. فطبقًا للنموذج (٣) تساوي هذه المرونة c_1 وطبقًا للنموذج (٤) تساوي g_1.

وقد اشتق النموذج (٥) من نموذج دوزنبري(١٣) والذي استخدمه في اختبار العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الأجل الطويل لتفسير نتائج كوزنتس (Kuznets) الخاصة باستقرار الميل للاستهلاك (١٤). وقد استخدم دوزنبري العلاقة:

$$\frac{S_t}{Y_{dt}} = a_1 - \frac{Y_{dt}}{\overline{\overline{Y}}_d} + b$$

حيث S_t تمثل الادخار في الفترة t, Y_d دخل القمة في الفترة السابقة على الفترة t.

ومن هذه العلاقة نحصل على:

$$\begin{aligned}\frac{C_t}{Y_{dt}} &= 1 - \frac{S}{Y_{dt}} \\ &= 1 - (a_1 \frac{Y_{dt}}{\overline{\overline{Y}}_d} + b) \\ &= a_0 - a_1 \frac{Y_{dt}}{\overline{\overline{Y}}_d}\end{aligned}$$

أما النموذج رقم (٦) فقد اشتق (بنفس الطريقة) من النموذج الذي استخدمه (Ferder) ويتلخص في(١٥):

---

(١٣) **J. Duesenberry**, Income-Consumption Relations and Their Implications, *in Income, Employment and Public Policy: Essays in Honor of Alvin Hansen*, New York:, Norton (1948), pp. 54-81.

(١٤) **J. Duesenberry**, *Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior*. Cambridge: Harvard University Press (1949). p. 49.

(١٥) **R. Ferber**, *A Study of Aggregate Consumption Functions*, National Bureau of Economic Research, Technical Paper, No. **8**, (1953).

$$\frac{S_t}{Y_{dt}} = b_1 \frac{Y_{dt} - \overline{Y}_d}{Y_{dt}} + b_2$$

هذا، ويتضمن النموذج الثالث من نماذج افتراض الدخل النسبي اقتراح الاقتصادي براون (Brown) أن الأفراد يغيرون من عاداتهم الاستهلاكية ببطء. وعليه، فإن استهلاك الفترة السابقة يؤثر في استهلاك الفترة الحالية(١٦). أي أنه سواء تغير الدخل بالزيادة أو النقصان، فإن الاستهلاك يتغير ببطء متجهًا نحو مستوً توازني جديدٍ، ولهذا فقد تضمنت دالة استهلاك الدخل النسبي التي افترضها براون متغيرًا مستقلاً يمثل الاستهلاك المتباطئ (بفترة واحدة). ويعطي النموذج رقم (٧) ميلاً حديًا في الفترة القصيرة مساويًا h_1 وميلاً حديًا في الفترة الطويلة مساويًا:

$$\frac{h_1}{1 - h_2}$$

ولاختبار افتراض الدخل الدائم قياسيًا باستخدام السلاسل الزمنية اتبعنا تحليل الاقتصادي فريدمان باعتبار أن الدخل الدائم يمكن صياغته كالتالي(١٧).

$$(Y_P) = b(Y_t + e^{-(b-a)}Y_{t-1} + e^{-2(b-a)}Y_{t-2} + ... + e^{-T(b-a)}Y_{t-T}$$

وباعتبار أن $\lambda = e^{-(b-a)}$ في تحويلة كويك (Koyck Transformation) يمكن التعبير عن الاستهلاك من الدخل الدائم كالآتي:

$$C_t = gb(Y_t + \lambda Y_{t-1} + \lambda^2 Y_{t-2} + ... + \lambda^N Y_{t-N}$$

وحيث إن:

$$C_{t-1} = gb(Y_{t-1} + \lambda Y_{t-2} + ... + \lambda^{N-1} Y_{t-N}$$
$$\therefore \lambda C_{t-1} = gb(\lambda Y_{t-1} + \lambda^2 Y_{t-2} + ... + \lambda^N Y_{t-N}$$
$$C_t - \lambda C_{t-1} = gbY_t$$

بوضع $a_2 = \lambda, a_2 = g^b$ نحصل على:

$$C_t = a_1 Y_t + a_2 C_{t-1}$$

وهو النموذج رقم (٨) أعلاه.

---

(١٦) **T. M. Brown**, Habit Persistence and Lags in Consumer Behavior, *Econometrica*, Vol. **20**, No. **31,** (June 1952), pp. 250-264.

(١٧) **M. Friedman**, *A Theory of the Consumption Function, Princeton*: National Bureau of Economic Research (1957), Chapters 1-3, 6, 9.
M. Friedman, The Concept of Horizon in the Permanent Income Hypothesis, in: *Studies in Mathematical Economics and Econometrics* (Stanford, Calif. Stanford, 1963).

ولكي نأخذ في الاعتبار الاستجابة غير الثابتة (non-constant response) من جانب المتغير التابع لدواعي المتغيرات المستقلة، استخدمنا نموذجًا لوغاريتميًا يمثل هذا الافتراض. ولاختبار افتراض دورة الحياة قياسيًا تم استخدام تحويلة (A Transformation) افترضها الاقتصاديون دافيدسون وآخرون (Davidson *et al*)(١٨) تقوم على العلاقة بين الأصول assets *(A)* والدخل *(Y)* والاستهلاك *(C)* بحيث:

$$A_t = A_{t-1} + Y_t - C_t$$

ومن هذه العلاقة نحصل على:

$$C_t - C_{t-1} = a_0(Y_{t-1} - C_{t-1}) + a_1(Y_t - Y_{t-1})u_t^*$$

ومنها نحصل على:

$$C_t = a_1 Y_t + (a_0 - a_1)Y_{t-1} + (1 - a_0)C_{t-1} + u_t^*$$

حيث $u_t^* = u_t - u_{t-1}$

ويمكن إعادة صياغة المعادلة الأخيرة للحصول على النموذج رقم (١٠):

$$C_t = a_1 Y_t + a_2 Y_{t-1} + a_3 C_{t-1} + u_{1t}$$

وأخيرًا فإن النموذج رقم (١٢) يمثل تحويلة للنموذج الرياضي الذي تم إنشاؤه في الجزء السابق من البحث. وقد تمت التحويلة بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي هذا النموذج:

$$C_t = Y_t^a eb / Y_t$$
$$\mathrm{In}C_t = a\mathrm{In}Y_t - b / Y_t$$

هذا، وقد تم اختبار النماذج أعلاه باستخدام الأسعار الجارية والأسعار الثابتة كلما توافرت البيانات. فإذا كان الأفراد يتأثرون "بخداع النقود Money Illusion" فإن دوال الاستهلاك المقيسة بالأسعار الثابتة سوف تفضل عن تلك المقيسة بالأسعار الجارية. إلا أن الاختلاف في النتائج لن يكون بذي أثر إذا كانت دالة الاستهلاك "الحقيقية" دالةً نسبيةً فلو افترضنا أن الأفراد يحددون إنفاقهم الاستهلاكي بحيث يكون استهلاكهم "الحقيقي" نسبة ثابتة من دخلهم "الحقيقي"، ففي هذه الحالة نحصل على (حيث C الاستهلاك، Y الدخل، P المستوى العام للأسعار):

(١٨) **J. H. Davidson, D. F. Hendry, , F. Srba** and **S. Yeo**, Econometric Modelling of the Aggregate Time-Series Relationship Between Consumers Expenditure and Income in the United Kingdom, *Economic Journal*, Vol. **88**, No. **3**(1978), pp. 421-439.

$$\frac{C}{P} = b\left(\frac{Y}{P}\right)$$

فإذا ضربنا الطرفين في P نحصل على:

$$C = bY$$

وسوف نحصل على نفس النتيجة إذا كان السلوك "الحقيقي" للأفراد الإبقاء على إنفاقهم الاستهلاكي كنسبةٍ ثابتةٍ من الدخل الجاري. وعليه، فإنه إذا كانت علاقة الاستهلاك بالدخل علاقةً نسبيةً، فإن نتائج الانحدار سوف تعطي نفس الميل الحدي للاستهلاك سواءٌ كانت دالة الاستهلاك مقاسةً بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة.

أما إذا كانت دالة الاستهلاك "الحقيقية" غير نسبيةٍ، فإنه سوف يكون هناك اختلاف في حجم الميل الحدي للاستهلاك إذا قيست الدالة بالأسعار الجارية بدلاً من الأسعار الثابتة. فلو افترضنا أن دالة الاستهلاك "الحقيقية" تأخذ الشكل:

$$\frac{C}{P} = a + b\left(\frac{Y}{P}\right)$$

بضرب الطرفين في P نحصل على:

$$C = aP + bY$$

فلو قدرنا الاستهلاك كدالةٍ خطيةٍ بسيطةٍ للدخل الجاري فقط، فإننا سوف نبالغ في قيمة الميل الحدي للاستهلاك حيث أنه في فترات ارتفاع الأسعار والدخول الجارية سوف يكون لكل من المتغيرين أثرٌ موجب على الإنفاق الاستهلاكي. والعكس، لو كانت الدالة "الحقيقية" دالة خطية غير متجانسة تربط بين الاستهلاك والدخل بالأسعار الجارية، فإن قياس العلاقة بالأسعار الثابتة سوف تعطي قيمة للميل الحدي للاستهلاك أقل من قيمته "الحقيقية".

ويتضح مما سبق، أن علاقة الإنفاق الاستهلاكي بمستوى الأسعار ليست بسيطةً، فقد تم قياس دوال الاستهلاك للدول الإسلامية المختلفة بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (إذا توافرت البيانات)، كما تم قياس هذه الدوال باستخدام كافة ما توافر من مشاهداتٍ (Observations) (أو سنوات).

هذا وقد تم قياس دوال الاستهلاك في الدول الإسلامية المختلفة باستخدام الناتج القومي المحلي عوضًا عن الدخل المتاح. وقد يعترض على هذا باعتبار أن الدخل الأكثر ملاءمة في مثل هذه

الدراسة هو الدخل المتاح (أي الذي يمكن التصرف فيه بعد دفع الضرائب واستلام الإعانات). إلا أن البيانات عن الدخل المتاح في معظم (إن لم يكن في كافة) الدول الإسلامية غير متوافرةٍ. كما أنه يصعب تقدير ضرائب الدخل المختلفة في هذه الدول. فالبعض منها لا يفرض ضرائب دخل على الإطلاق (دول الخليج مثلاً) ومعظم الآخرين يعانون من ضعف الجهاز الضريبي وعدم استقراره.

ويلاحظ أيضًا أنه إذا كانت الضرائب دالةً للدخل (وهي الحالة الغالبة في الاقتصاديات المعاصرة)، فإن الاستهلاك يكون دالة للدخل فقط، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

بافتراض أن الاستهلاك دالة للدخل المتاح نحصل على:

$$C = f(Y_d)$$

أو:

$$C = f(Y - T)$$

حيث T تمثل الضرائب

فإذا افترضنا أن الضرائب دالة للدخل نحصل على:

$$T = g(Y)$$

بالتعويض نحصل على:

$$C = f(Y - g(Y):) = h(Y)$$

ومن هذه المعادلة الأخيرة يكون الميل الحدي للاستهلاك مساويًا:

$$\frac{dC}{dY} = f(Y - g(Y))(1 - g'(Y)) = h'(Y)$$

وأخيرًا، فإن التحليل القياسي قد بنى على كافة ما توافر من بيانات، إلا أن عدد المفردات (The Number of Observations) قد اختلف اختلافًا واضحًا من دولة لأخرى. ففي بعض الدول، توافرت البيانات عن فترات طويلة وصلت إلى ٢٨ عامًا، في حين اقتصر عدد المفردات في البعض الآخر على ١٠ سنوات. ومما لاشك فيه أن العدد القليل للمفردات قد أثر في أهمية بعض الإحصائيات مثل إحصاء D-W وإحصاء "h" اللذين يستخدمان في قياس الارتباط التسلسلي (Serial Correlation).

وقد اعتُبرت دولةً إسلاميةً أيةُ دولة يصل عدد المسلمين فيها إلى ما لا يقل عن ٤٠ بالمائة من جملة السكان.

٥ - تقدير دوال الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة

لقد تم اختبار الاثنى عشر نموذجًا التي (نوقشت) في الجزء السابق من البحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وقد تمكنا من إجراء التحليل الإحصائي على ٣٠ دولة إسلامية توافرت عنها البيانات المطلوبة.

وقد تم استخدام البيانات الواردة في: **I.M.F.: International Financial Statistics, 1984 Year book.**

فيما عدا حالات البحرين والعراق ولبنان والصومال واليمن الديمقراطية حيث استخدمت البيانات الواردة في **الحسابات القومية للدول العربيـــة**، صندوق النقد العربي (١٩٨٣م). وقد استخدمت البيانات المتوافرة عن الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص (Aggregate Private Consumption) لتمثيل المتغير *(C)*، والبيانات المتوافرة عن الناتج الإجمالي المحلي (Gross Domestic Product) لتمثيل المتغير *Y*.

فتم تقدير ١٢ دالة استهلاك لكل دولة بالأسعار الجارية، كما تم تقدير نفس العدد من الدوال لثلثي هذه الدول بالأسعار الثابتة حيث توافرت بيانات عن الدخل والإنفاق الاستهلاكي بهذه الأسعار.

وقد تم تقدير ٥٧٦ معادلة انحدار تمثل افتراضات الاستهلاك المختلفة. ويلخص الجدول رقم (١) أفضل نتائج الانحدار لكل دولة، كما يعطي لكل معادلة (في أقواس تحت المعاملات المقدرة) قيمة *t* الخاصة لكل معامل للحكم على معنوية هذا المعامل. كما يعطي الملحق قيمة معامل التحديد (The Coefficient of Determination) للوقوف على نسبة التغيير في الدالة التي تفسرها المتغيرات المستقلة في كل نموذج وكذلك قيمة الإحصاء *F* للوقوف على حسن القياس وقيمة الإحصاء *D-W* للوقوف على ما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط تسلسلي. وفي تلك النماذج التي تحتوي على المتغير التابع المتباطئ (The Lagged Dependent Variable)، كواحد من المتغيرات المستقلة، قمنا بقياس الإحصاء "h"، بدلاً من *D-W* إلا أنه يجب مراعاة أن الإحصاء *D-W* يصلح فقط في الحالات التي لا يقل عدد مفرداتها عن ١٥، وأن إحصاء "h" يناسب عينات كبيرة الحجم (التي يزيد عدد مفرداتها على ٣٠). ومع ذلك، فإننا قمنا بإعطاء تقديرات هذه الإحصائيات لكل معادلة.

ولما كان الهدف من هذا البحث هو الوقوف على افتراض الاستهلاك الذي يناسب سلوك الإنفاق الاستهلاكي في كل دولة، فإننا قمنا باختيار أفضل نموذج يناسب البيانات. وقد تم هذا الاختيار بإتباع عدد من المعايير يمكن تلخيصها في الآتي:

(أ) قيمة وإشارة المعامل السلوكي للمتغيرات المختلفة في كل نموذج

فقد استبعدت النماذج التي تستخدم تحويلة كويك إذا كان معامل كويك سالبًا أو تزيد قيمته على واحد صحيح. كما استبعدت النماذج التي تعطي ميلاً حديًا للاستهلاك يقل عن الصفر. واستبعدت أيضًا النماذج التي تعطي قيمة سالبة للمعلمات a أو b تعطي قيمة تزيد على واحد صحيح لمعامل a في نموذج الإسراع الاستهلاكي.

(ب) معنوية المعامل المقدر كما توضحها قيمة الإحصاء "*t*"

فقد تم اختيار النماذج التي فاقت قيم "*t*" المقدرة لكل معامل القيمة الحرجة (The Critical Value) عند مستوى معنوية قدره ١٠ بالمائة على الأكثر.

(جـ) قيم R^2 , F

فإذا كانت إشارات المعاملات صحيحة وكانت هذه المعاملات معنوية، فإنه تم الاختيار بين النماذج على أساس قيم R^2 , F اللذين يوضحان حسن القياس، فالنموذج الذي أعطى قيمًا أعلى للإحصائية F مثلاً فضل على غيره بافتراض تساوي العوامل الأخرى (Other things being the same).

هذا، وقد أخذنا أيضًا في الاعتبار ما إذا كانت هناك مشاكل ارتباط تسلسلي كما توضحها قيم الإحصاءات *h, D-W*، وخاصة في تلك الحالات التي توافر فيها عدد كاف من المفردات يمكن من استخدام هذه الإحصائيات(١٩).

وباستخدام المعايير المذكورة، استنتجنا أفضل النماذج الإحصائية، ويوضحها الجدول رقم (١).

ويتضح من هذه النتائج ما يلي:

(أ) أن إشارات وقيم المعاملات المقدرة في كل حالة تتناسب وافتراضات النظرية الاقتصادية والإحصائية.

(ب) أن قيم "t" لجميع المعاملات تختلف معنويًا عن الصفر وفي الغالبية العظمى من الحالات تحقق ذلك عند مستوى معنوية يساوي ١٪.

(جـ) أن قيم R^2 وقيم F في كل حالة مرتفعة جدًا الأمر الذي يفيد حسن القياس.

(د) أن قيم *h, D-W* تشير، بصفة عامة، إلى عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي.

---

(١٩) يمكن الحصول على النتائج الإحصائية بالملحق من المؤلف مباشرة.

تابع : جدول رقم (١)

اسم الدولة	الفترة الزمنية (بالتوقيت الميلادي)	وحدة القياس	الافتراض الذي يعطي أفضل النتائج	ثابت الانحدار	الدخل الحالي Y_t	لوغاريثم الدخل الحالي $\ln Y_t$	استهلاك الفترة السابقة C_{t-1}	لوغاريثم استهلاك الفترة السابقة $\ln C_{t-1}$	مقلوب الدخل الحالي $1/Y_t$	معامل التحديد R^2	معامل ف F	مؤشر الارتباط التسلسلي D-W	مؤشر الارتباط التسلسلي h
٩ - الكويت :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٣ - ١٩٨٣	ملايين الدنانير	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٨٧٠ (٧٣٫٩١٦)			-٢١١٫٩ (-٢٫٧٣٩)	٠٫٩٩٨	١١٥٦٠	١٫٧٠٠	
(ب) أسعار ثابتة	١٩٧٢ - ١٩٨٢	بلايين الدنانير	الدخل الدائم			٠٫٠٦٨ (٢٫٨٤٠)		٠٫٩٤٩ (١٠٫٥٢٠)		٠٫٩٧٢	٢٧٣٫٨		٠٫٤٤٩
١٠ - لبنان :													
(أ) أسعار جارية	١٩٧٢ - ١٩٨١	بلايين الجنيهات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٦٧ (٩٥٫٥٠١)			-٠٫٤١٦ (-٢٫٥٧٠)	٠٫٩٩٩٨	٣٣٦٥٢	١٫٦٨٦	
١١ - ليبيا :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٣ - ١٩٨١	ملايين الدنانير	الدخل الدائم			٠٫٢٩٠ (٣٫١٩٥)		٠٫٦٧١ (٦٫٠٨٥)		٠٫٩٩٩٩	٢٠٩٨١٠		٠٫٩١٤
(ب) أسعار ثابتة	١٩٦٧ - ١٩٧٧	بلايين الدنانير	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٣٦٧ (٤٥٫٧٣٠)			-٢٫١٠٣ (-١٠٫٠٥٠)	٠٫٩١٦	١٢٠٫٦	١٫٩٢٩	
١٢ - ماليزيا :													
(أ) أسعار جارية	١٩٥٦ - ١٩٨٣	ملايين رينجت	الدخل الدائم			٠٫٢٥٤ (٤٫٤٩١)		٠٫٧١٨ (٩٫٩٤٣)		٠٫٩٩٩٧	٨٧٣١٧		١٫٠٦٣
(ب) أسعار ثابتة	١٩٧١ - ١٩٨٣	بلايين رينجت	الدخل الدائم			٠٫٢٠٢ (٦٫١٨٣)		٠٫٧٦٥ (٥٫٠٥٦)		٠٫٩٩٩٩	١٠١٦٤٣		١٫٤٦٢
١٣ - موريتانيا :													
(أ) أسعار جارية	١٩٧٢ - ١٩٨٢	بليون أوقية	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٤٥ (٤٦٫٧)			-٧٫٦٦٢ (-٥٫٨٦٣)	٠٫٩٩٩	٨٨٣٤	١٫٧٣٧	
١٤ - المغرب :													
(أ) أسعار جارية	١٩٥٦ - ١٩٨٢	بلايين الدراهم	الدخل الدائم			٠٫٥٢٢ (٥٫٠٠٢)		٠٫٤٣١ (٣٫٥٧٤)		٠٫٩٩٩٨	١٥٤٥٢١		١٫٢٢٩
(ب) أسعار ثابتة	١٩٥٦ - ١٩٨٢	بلايين الدراهم	الدخل الدائم			٠٫١١٥ (٢٫١٤٣)		٠٫٨٨٣ (٧٫٩٩٨)		٠٫٩٩٩٨	١٣٣٣٥٩		٠٫٨٢٣
١٥ - نيجيريا :													
(أ) أسعار جارية	١٩٥٦ - ١٩٨٢	بلايين النيرات	الدخل الدائم			٠٫٣٧٦ (٤٫٠٢٣)		٠٫٥٩١ (٥٫٠٧٢)		٠٫٩٩٧٢	٨٨٦٤		-١٫١٩٤
(ب) أسعار ثابتة	١٩٥٦ - ١٩٨٢	بلايين النيرات	الدخل الدائم			٠٫٥٦١ (٥٫٢٦٣)		٠٫٣٢٤ (٢٫٤٨٠)		٠٫٩٩٩٣	٣٩٩٥٦		٠٫٥٣٦
١٦ - عمان :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٨ - ١٩٨٢	ملايين الريالات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٧٨٦ (٤٠٫٢٥٠)			-٥٤٫٨ (-٢٫٦١٥)	٠٫٩٩٤	٢٢٢٠	١٫٥٦٤	

تابع : جدول رقم (١)

اســم الدولــة	الفترة الزمنية (بالتوقيت الميلادي)	وحدة القياس	الافتراض الذي يعطي أفضل النتائج	ثابت الانحدار	الدخل الحالي Y_t	لوغاريم الدخل الحالي $ln\ Y_t$	استهلاك الفترة السابقة C_{t-1}	لوغاريم استهلاك الفترة السابقة $ln\ C_{t-1}$	مقلوب الدخل الحالي $^1/Y_t$	معامل التحديد R^2	معامل ف F	مؤشر الإرتباط التسلسلي $D\text{-}W$	مؤشر الإرتباط التسلسلي h
١٧ - الباكستان :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦١ - ١٩٨٣	بلايين الروبية	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٦٥ (٣٧٣٫٩)			٤٫٣٥٧٠ (٨٫٢٨٩-)	٠٫٩٩٩٩	٢٦٧٨٦١	١٫٦٠٤	
(ب) أسعار ثابتة	١٩٦١ - ١٩٨٣	بلايين الروبية	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٨٧ (٢٢٤٫٥)			٢٦٫٨٧٥٠ (٧٫٥٧٦٠)	٠٫٩٩٩٩	٥٥٢١٨٤	١٫٨٠٤	
١٨ - قطر :													
(أ) أسعار جارية	١٩٧٢ - ١٩٨٢	ملايين الريالات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٨٣٦ (١٩٫٠٢١)			٦٢٠٩٫٨- (٢٫٦٩٧-)	٫٩٨٢	٤٨٩٫٥	١٫٩٤٣	
١٩ - السعودية :													
(أ) أسعار جارية	١٩٨٦ - ١٩٨٣	بلايين الريالات	الدخل الدائم			٠٫١٥١ (٣٫٨٦٧)		٠٫٨٤١ (١٤٫٢٠٥)		٠٫٩٩٨٨	١١٤٤٢		٠٫٧٤٣
(ب) أسعار ثابتة	١٩٦٩ - ١٩٨٣	بلايين الريالات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٧٩٩			١٧٨٫٢-	٠٫٩٨٩١	١١١٨	١٫٨٢٧	
٢٠ - السنغال :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦١ - ١٩٨١	بلايين الفرنكات	الدخل الدائم			٠٫٤٠٨ (٣٫٤٩١)		٠٫٥٧٩ (٤٫٦٤١)		٠٫٩٩٩	٣٣١٨٨٣		١٫٣٧٨
(ب) أسعار ثابتة	١٩٦٩ - ١٩٨١	بلايين الفرنكات	الدخل الدائم			٠٫٢٩٩ (١٫٨٦٤)		٠٫٦٩١ (٤٫١٥١)		٠٫٩٩٩٩	١٣٧٨٧٦		١٫٢٧٨
٢١ - سيراليون :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٥ - ١٩٨١	ملايين الليونز	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٨٣ (٢٣٥٫٧)			٣٨٫٢- (٣٫٨٣٥-)	٠٫٩٩٩٩	٢٢١٤١٢	١٫٩٤٠	
(ب) أسعار ثابتة	١٩٦٨ - ١٩٨١	بلايين الليونز	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٧٨٢ (٤٫٩٩٦)			٠٫١٦٧- (١٠٫٠٩١-)	٠٫٩١٣	١٢٥٫٢	٢٫١٠١	
٢٢ الصومال :													
(أ) أسعار جارية	١٩٧٢ - ١٩٨١	بلايين الشلنات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٤٧ (٦١٫٩٦٩)			٠٫٧٩٤- (٦٫٧٦٠-)	٠٫٩٩٩١	٨٦٠٣	١٫٨٣٠	
٢٣ - السودان :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٨ - ١٩٧٩	ملايين الجنيهات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٧٤ (٢٧١٫٢)			١٢٦٫٧- (٥٫٥٥٤-)	٠٫٩٩٩٩	٢٤٤٥٣٤	١٫٥٦٢	
٢٤ - سوريا :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٤ - ١٩٨٢	بلايين الجنيهات	الدخل الدائم			٠٫٥١٩ (٥٫٣٥٦)		٠٫٤٣٦ (٣٫٧٠٣)		٠٫٩٩٩٤	٢٢٣٩٥		٠٫٧٣٦
(ب) أسعار ثابتة	١٩٦٤ - ١٩٨٢	ملايين الجنيهات	الدخل الدائم			٠٫٤٠٧ (٣٫١٨٠)		٠٫٥٣٦ (٣٫٤٩٥)		٠٫٩٩٩٢	٢٢٤٨٢		٠٫٤٣٠-

تابع : جدول رقم (١)

اسم الدولة	الفترة الزمنية (بالتوقيت الميلادي)	وحدة القياس	الافتراض الذي يعطي أفضل النتائج	ثابت الانحدار	الدخل الحالي Y_t	لوغاريتم الدخل الحالي $ln\ Y_t$	استهلاك الفترة السابقة C_{t-1}	لوغاريتم استهلاك الفترة السابقة $ln\ C_{t-1}$	مقلوب الدخل الحالي $1/Y_t$	معامل التحديد R^2	معامل ف F	مؤشر الارتباط التسلسلي $D\text{-}W$	مؤشر الارتباط التسلسلي h
٢٥ - تونس :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦١ - ١٩٨٢	ملايين الدنانير	الدخل الدائم		٠٫٣٩٠ (٧٫٠٢٥)		٠٫٤٣٧ (٤٫٢٥٣)			٠٫٩٩٩٦	٥٢٩٦٦		٠٫٢٨٧
(ب) أسعار ثابتة	١٩٦٣ - ١٩٨٢	بلايين الدنانير	الدخل الدائم		٠٫٣٤٩ (٣٫٧٤٦)		٠٫٤٤٠ (٢٫٦٢٨)			٠٫٩٩٨٨	١٥٤٨٨		٠٫٢٩٠
٢٦ - تركيا :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٧ - ١٩٨١	بلايين الليرات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٥٢ (٥٠٣٫٦)			١٣٫٤٧٣٠ (٥٫٥٣٧-)	٫٩٩٩٩	٤٠٨٩٨٢	١٫٩٢٠	
(ب) أسعار ثابتة	١٩٦٧ - ١٩٨١	آلاف بلايين الليرات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٣٦ (٣٨٫٦٩٨)			١٫٢٨٩- (١٢٫٨٤٤-)	٠٫٩٩٦٩	٤٢٤٥	٢٫٢٩٤	
٢٧ الإمارات العربية :													
(أ) أسعار جارية	١٩٧١ - ١٩٨٢	بلايين الدراهم	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٦١٦ (١٨٫٠٧٦)			٨٫٩ (٥٫١٦٤-)	٠٫٩٩٧	٣٣٣٣	١٫٩٠٧	
٢٨ - يوغندا :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٩ - ١٩٧٨	بلايين الشلنات	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٩٧ (٣٨٤)			١٫٥٣٧- (١٥٫٠٢٢-)	٠٫٩٩٩٩	٣٣٦٣٣٧	٢٫٤٣٧	
٢٩ - فولتا العليا :													
(أ) أسعار جارية	١٩٦٩ - ١٩٧٩	بلايين الفرنكات	الدخل الدائم			٠٫٩٠١ (٤٫٧٧٢)		٠٫٠٨١ (٤٫٠٨)		٠٫٩٩٩٩	٩٢٢٦٦		١٫٥٧٧
(ب) أسعار ثابتة	١٩٧٠ - ١٩٧٩	بلايين الفرنكات	الدخل الدائم			٠٫٣٢٠ (٢٫٤١٧)		٠٫٦٦٧ (٤٫٧٩٩)		٠٫٩٩٩٩	٧٩٥٩٣		٠٫٧٤٢
٣٠ - اليمن الديمقراطية :													
(أ) أسعار جارية	١٩٧٢ - ١٩٨١	ملايين الدنانير	الإسراع الاستهلاكي			٠٫٩٩٧ (١٨٠٫٤)			٥٫٨١٣٠ (١٫٩٠٦-)	٠٫٩٩٩٩	١٥٨١٧٢	٢٫٤٨٧	

ويمكن تلخيص أهم نتائج إحصائيات الجدول رقم (١) فيما يلي:

أولاً: إن افتراض الدخل النسبي يعتبر أقل الافتراضات تمشيًا مع سلوك الإنفاق الاستهلاكي في الدول الإسلامية. فحسن القياس بالنسبة للنماذج الثلاثة التي تمثل هذا الافتراض كان أقل منه بالنسبة للنماذج الأخرى. كما أن إشارات المعاملات في الكثير من الدول جاءت بعكس ما تشير إليه مسلمات هذا الافتراض.

ولكن يلاحظ أن نموذج براون الخاص باستمرارية العادات (Habit persistence)، أعطى قياسًا أفضل من نماذج دوزنبري وفيربر (Duesenberry) و (Ferber).

ويمكن تفسير هذا الإخفاق في أداء افتراض الدخل النسبي إلى أن معظم الدول الإسلامية المعاصرة تعاني من انخفاض في مستوى المعيشة، وعليه، فإن "ظاهرة المحاكاة" لا تؤدي دورًا كبيرًا بين الغالبية العظمى لسكان هذه الدول. ويؤيد هذا أن نتائج الانحدار توضح أن أداء هذا الافتراض بالنسبة للدول الإسلامية ذوات الدخول المرتفعة نسبيًا كان أفضل منه بالنسبة للدول الإسلامية ذوات الدخول المنخفضة. كما أن أداء هذا الافتراض كان أسوأ بالنسبة للدول التي تفوق فيها أداء افتراض الإسراع الاستهلاكي على الافتراضات الأخرى. وهو كما سبق أن رأينا افتراضٌ يطابق الدول ذات الدخول المحدودة، أو التي تمتعت بزيادات كبيرة مفاجئة في دخولها.

ثانيًا: لقد أخفق افتراض دورة الحياة في تمثيل سلوك الإنفاق الاستهلاكي لكافة الدول الإسلامية المدروسة. ويرجع هذا الإخفاق -لدرجة كبيرة- إلى مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، وخاصة بين الدخل في الفترة الحالية (Y_t) والدخل في الفترة السابقة (Y_{t-1}). فقد نتجت عن هذه المشكلة قيمٌ منخفضةٌ جدًا للإحصائية "t" ، كما حملت العوامل إشارات تختلف عما يتمشى مع مسلمات الافتراض. إلا أن قيم R^2 , F التي حصلنا عليها من هذا الافتراض كانت، بصفة عامة، أقل من قيم R^2 , F التي حصلنا عليها لنفس الدول من افتراض الدخل الدائم. ولعل من الممكن تفسير ذلك بأن المستهلكين المسلمين، بصفة عامة، لا يعطون نفس الأهمية التي يعطيها المستهلكون غير المسلمين للدخل الناتج عن الأصول، ولاسيما الفوائد على الاستثمارات المالية والتي تحرمها الشريعة. كما أن الكثير من المستهلكين في مرحلة الشيخوخة في الدول الإسلامية يعيشون على نفقة ذويهم حيث ارتباط الأسرة وتوصية الشريعة برعاية الوالدين والأقارب.

ثالثًا: توضح إحصائيات الجدول رقم (١) أن افتراض الدخل المطلق نجح في أن يكون أفضل افتراض يفسر السلوك الاستهلاكي في دولتين فقط هما الكاميرون ومصر. وفي كلتا الحالتين أعطى هذا الافتراض هذه النتائج في صورته اللوغاريتمية، وعندما قيست البيانات بالأسعار الجارية. فحينما استخدمت الأسعار الثابتة أعطى افتراض الإسراع الاستهلاكي نتائج أفضل من افتراض الدخل المطلق بالنسبة لهاتين الدولتين. ومعنى هذه النتائج أن الإنفاق الاستهلاكي في الدول الإسلامية لا يتوقف على الدخل الحالي بالصيغة التي اقترحها كينز. كما أن استخدام صيغة لوغاريتمية خطية لافتراض الدخل المطلق لم يحسن من أداء هذا الافتراض على غيره من الافتراضات إلا في حالات نادرة، وحتى في هذه الحالات أعطى الافتراض أفضل النتائج فقط عندما قيست البيانات بالأسعار الجارية. وعلاوة على ذلك، فإن إضافة اتجاه زمني (A time trend)،كما اقترح الاقتصادي سميثز، لم يحسن كثيرًا من أداء افتراض الدخل المطلق بالنسبة لغيره من الافتراضات، سواء أدخل هذا الاتجاه الزمني في دالة خطية أم دالة لوغاريتمية.

رابعًا: توضح نتائج الانحدار في الجدول رقم (١) أن افتراض الدخل الدائم أعطى أفضل النتائج في عدد كبير من الدول الإسلامية، إلا أن هذا الافتراض في صورته الخطية تفوق في ٤ حالات فقط، في حين أعطى أفضل النتائج في صورته اللوغاريتمية في ٢٠ دالة (من جملة ٤٨ دالة استهلاك). وقد أعطى افتراض الدخل الدائم أفضل النتائج في حالة ١٣ دولة إسلامية (من مجموع ٣٠ دولة) عند استخدام الأسعار الجارية، وأعطى أفضل النتائج في ٩ دول (من مجموع ١٨ دولة) عند استخدام الأسعار الثابتة، أي إن قرارات الاستهلاك في هذه الدول لا تتوقف على الدخل الحالي فقط، وإنما على دخول الفترات الأخرى. ولكن هذا السلوك يختلف بعض الشيء عما وصفه الاقتصادي فريدمان، إذ إن الصيغة اللوغاريتمية أعطت نتائج إحصائية أفضل، ويرجع ذلك إلى وجود استجابة متغيرة من جانب المتغير التابع للمتغيرات المستقلة.

خامسًا: أعطى افتراض الإسراع الاستهلاكي أفضل النتائج في ١٥ دولة إسلامية عند استخدام الأسعار الجارية، وفي ٨ دول إسلامية عند استخدام الأسعار الثابتة. ويلاحظ في هذا المجال أن (Y_n) تمثل مستوى الناتج الإجمالي المحلي (وليس دخل الفرد) الذي يفصل بين مرحلة الإسراع الاستهلاكي حيث:

$$\frac{d}{dY}(MPC) > 0$$

وبين مرحلة الاستهلاك التقليدي حيث:

$$\frac{d}{dY}(MPC) < 0$$

وطبقًا لهذا:

١- سوف تختلف قيمة (Y_n) من دولة لأخرى، ولا معنى لإجراء أية مقارنة بين هذه القيم في الدول المختلفة.

٢- تختلف قيمة (Y_n) إذا قيست البيانات بالأسعار الجارية عن قيمتها لو قيست بالأسعار الثابتة، ولكنها لن تكون بالضرورة أكبر في الحالة الأولى عنها في الحالة الثانية، إذ يتوقف ذلك على معدل تغير الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي في الحالتين.

٣- تتوقف قيمة (Y_n) على وحدة القياس المستخدمة ويلاحظ أن التحليل القياسي اعتمد على البيانات المقومة بالعملة المحلية،كما أنه استخدم وحدات قياس مختلفة (آلاف الوحدات النقدية في بعض البلدان وملايين أو بلايين الوحدات النقدية في البلدان الأخرى). إلا أننا نريد أن نؤكد أنه لا معنى للمقارنات الدولية بين قيم (Y_n) حتى ولو قيست هذه القيم بوحدات قياس معيارية، وذلك لأن هذه القيم تمثل نقط انقلاب ($\frac{d^2C}{dY^2} = 0$) تختلف من دولة إلى أخرى.كما أن هذا البحث لا يهدف إلى إجراء مثل هذه المقارنات، وإنما يقتصر هدفه على تحديد الآثار المحتملة لإعادة توزيع الدخل إذا كان الاقتصاد يتبع افتراض الإسراع الاستهلاكي.

٤- يلاحظ أن قيمة (Y_n) (سواء كانت صغيرة أو كبيرة) ليست المعيار الذي يستخدم في الحكم على حسن قياس نموذج الإسراع الاستهلاكي، إذ إن هذا يتوقف على قيم R^2 , F وعلى القوة التنبؤية للنموذج. وتوضح النتائج الإحصائية أن قيم R^2 , F تشير إلى حسن القياس في كافة الحالات التي اختير لها هذا النموذج، كما أن اختبار القوة التنبؤية للنموذج (باستخدام البيانات المتوافرة عن عام ١٩٨٥م) يثبت حسن القياس في تلك البلدان التي يعتبر هذا النموذج مفضلاً لها. وتوضح نتائج الانحدار ما يأتي:

(أ) أن افتراض الإسراع الاستهلاكي أعطى نتائج أفضل عندما استخدمت الأسعار الجارية، ومعنى ذلك أن سلوك الاستهلاك المقدر بالأسعار الثابتة اختلف في عدد من الدول عن السلوك المقدر بالأسعار الجارية. فخداع النقود أدى إلى سرعة استجابة الاستهلاك للدخل في عدد من الدول الإسلامية التي سلكت طبقًا لافتراض الإسراع الاستهلاكي.

(ب) إن افتراض الإسراع الاستهلاكي أعطى نتائج أفضل من الافتراضات الأخرى بالنسبة للدول الفقيرة نسبيًا أو الدول النفطية (خاصة حديثة العهد بإنتاج النفط) التي تمتعت بزيادة فجائية كبيرة في دخولها خلال فتراتٍ زمنيةٍ قصيرةٍ، فزيادة الدخل بعد فترة طويلة من انخفاضه ومن عدم المقدرة على شراء الكثير من السلع بسبب ضعف القوة الشرائية أعطى قوة دفع كبيرة أدت إلى سلوك الإسراع الاستهلاكي الذي توضحه النتائج الإحصائية. كما أن سلوك الإنفاق الاستهلاكي في الدول الإسلامية الفقيرة تبع نفس الظاهرة (زيادة الاستهلاك بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل) بسبب طول انخفاضه سابقًا والتطلع إلى اقتناء الكثير من السلع التي تحتاج إلى زيادة في القوة الشرائية.

٦- قواعد الإنفاق الاستهلاكي في الشريعة الإسلامية وافتراضات الاستهلاك المختلفة

لقد حددت الشريعة السمحة خطوطًا عريضةً لما يجب أن يكون عليه مقدار ونمط الإنفاق الاستهلاكي للإنسان المسلم. يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٩).

فيأمر الله سبحانه وتعالى عبده بألا يكون بخيلاً وألا يتوسع في الإنفاق توسعًا مفرطًا بحيث لا يبقى في يده شيءٌ فيصير مذمومًا من الخلق والخالق منقطعًا من المال كمن انقطع في سفره بانقطاع مطيته. فالمفروض في المسلم ألا يسرف في الإنفاق فوق طاقته، وألا يكون في الوقت نفسه بخيلاً. فإن بخل لامه الناس وذموه وإن بسط يده فوق طاقته قعد بلا شيء ينفقه ولامَ نفسه وكره حياته.

ويقول تعالى في نفس السورة: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ (الإسراء: ٢٦).

أي أعط كل من له قرابةٌ بك حقه من البر والإحسان، وأعط المسكين المحتاج والغريب المنقطع في سفره حقًا أيضًا، ولا تنفق مالك في غير طاعة الله فتكن مبذرًا. ويرى بعض المفسرين[٢٠] أنه لو أنفق الإنسان ماله كله في الحق لم يكن مبذرًا، ولو أنفق قدرًا في غير حق كان مبذرًا.

---

(٢٠) **محمد علي الصابوني**، مختصر تفسير ابن كثير (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٤٠٢هـ)، ص ص ٣٧٤-٣٧٥.

والإنفاق الوسط المعتدل هو المطلوب في الإسلام. فيقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: ٦٧).

حيث يجب على المسلم أن لا يتجاوز الاعتدال في الإنفاق على المطعم والمشرب والملبس. أي إن الله سبحانه وتعالى يأمر المسلمين بألا يكونوا مُقصِّرينَ ومُضيِّقينَ بل أن يكون إنفاقهم وسطًا معتدلاً بين الإسراف والتقتير.

ومما لا شك فيه أن الإسلام يحارب سوء التصرف في المال. فقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا﴾ (النساء: ٥).

وقال الطبري: لا تؤت سفيهًا ماله والسفيه هو الذي يفسده بسوء تدبيره صبيًا كان أو رجلاً، ذكرًا كان أو أنثى(٢١).

وهناك الكثير من الأحاديث الشريفة ذات العلاقة المباشرة بالإنفاق الاستهلاكي. ففي الصحيحين عن أسماء بنت أبي بكر قالت: قال رسول الله ﷺ :"أنفقي هكذا وهكذا وهكذا ولا توعي فيوعي الله عليك" وفي صحيح مسلم، قال رسول الله ﷺ: "إن الله قال لي: أنْفِقْ أُنْفِقْ علَيْك". وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: "قال رسول الله ﷺ: "مَا عَالَ من اقْتَصَد".

فالرسول عليه الصلاة والسلام، ينصح أمته بالتزام القناعة والعفاف والاقتصاد في المعيشة والإنفاق، وذم السؤال من غير ضرورةٍ. فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "لَيسَ الغِنَى عن كثرةِ العَرَضِ ولكنَّ الغِنَى غِنَى النَّفْس" متفق عليه. وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "قَد أَفْلَحَ مَن أسْلَمَ وَرُزِقَ كفَافًا، وقَنَّعَهُ الله بما آتاه" رواه مسلم. وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "اليدُ العُليا خَيْرٌ مِن اليَدِ السُّفْلَى، وابْدَأ بِمَن تَعولُ، وخَيرُ الصَّدَقَةِ عن ظَهرِ غَنيٍّ ومَنْ يستعْفِفْ يُعِفَّهُ الله ومن يَستَغْنِ يُغْنِهِ الله" متفق عليه.

وروي الإمام أحمد رحمه الله أن الرسول ﷺ قال: "مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ قَصْدُهُ في مَعِيشَتِه".

كما أن الرسول ﷺ قد حرم على المسلمين البذخ والمظهرية "Showing off" والأمور التي قد يلجأ إليها ضعفاء النفوس للتباهي بين الناس.

---

(٢١) **محمد علي الصابوني**، صفوة التفاسير، المجلد الأول (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٩٨١)، ص ٢٥٩.

وفي رواية في الصحيحين عن حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تَلْبَسُوا الحَرِيرَ ولا الدِّيبَاجَ ولا تَشربُوا في آنيةِ الذَّهبِ والفِضَّةِ ولا تأكلوا في صِحافِها".

ونستنتج من التحليل السابق أن الإسلام قد وضع خطوطًا عريضة بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي. فالآيات الكريمة التي أوردناها، والأحاديث الشريفة التي ذكرناها وأعمال الصحابة الجليلة وزهدهم في الحياة تشير إلى الآتي:

١- أن الإسلام يُحَرِّمُ البخل ويُحَرِّمُ الإسراف. ومعنى هذا أن الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار للإنسان المسلم يكونان موجبين أو:

$$\frac{dC}{dY} > 0$$

$$\frac{dS}{dY} < 0$$

$$C + S = Y$$

ويتمشى هذا مع كافة افتراضات الاستهلاك التي أوردناها في الجزء السابق من البحث.

٢- أن الإسلام لا يحبذ الترف والبذخ والتباهي والإسراف. ويمكن تفسير ذلك على أن مبادئ الإسلام لا تتمشى مع افتراض الدخل النسبي في الصورة التي جاء بها الاقتصادي دوزنبري والتي يتحدد الإنفاق الاستهلاكي طبقًا لها بمقارنة الوضع الاجتماعي لكل فرد بمن حوله من الأفراد.

فدافع المحاكاة لن يكون له نفس القوة في اقتصادٍ إسلامي كما في الاقتصاد غير الإسلامي.

٣- أن الإسلام يعطي اهتمامًا للمقدرة والطاقة المالية للفرد، وعليه فإن الاستهلاك في اقتصاد إسلامي يتوقف على الدخل وعلى ما يملكه الأفراد من ثروات. إلا أن الإسلام لا يشجع أن يستهلك الفرد كل ثروته "فَيَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا". ولكنه لا يمانع من أن يستهلك من الدخل الذي تنتجه هذه الثروة. إلا أن الإسلام يحرم الربا كمصدر من مصادر الدخل وعليه فإن السلوك الاستهلاكي الذي يتوقف على دخل يحصل عليه المسلم (عند تقاعده) عن طريق فوائد على استثماراتٍ ماليةٍ كونها أثناء فترة عمله لن يوجد في اقتصاد إسلامي تسود فيه أحكام الشريعة الإسلامية. كما أن الإسلام يوصي بالوالدين وبالأقارب. وعليه فإن هؤلاء لن يفكروا في استهلاك الشيخوخة بنفس الأهمية التي تتعلق في ذهن غير المسلمين. ففي اقتصادٍ إسلامي يحرص الشباب على رعاية المسنين من الوالدين وأقارب. وعليه فإن افتراض دورة الحياة في صيغته التي أوردها الاقتصاديان آندو وموديغلياني قد لا يتناسب والاقتصاديات الإسلامية.

٤- إن الإسلام يشجع المستهلك المسلم على أن يفكر في شؤونه الدينية والدنيوية بحكمةٍ. كما في قول سيدنا علي رضي الله عنه: "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدًا". وعليه فإن افتراض الدخل المطلق وما يتضمنه من أن الإنفاق الاستهلاكي يتوقف على الدخل الحالي قد لا يكون بالضرورة أنسب أسلوب استهلاكي يتبعه المستهلك المسلم. فافتراض الدخل الدائم قد يكون أكثر ملاءمةً وهذا ليس فيه تعارض مع إيمان المسلم بأن المستقبل دائمًا وأبدًا في يد الله سبحانه وتعالى.

٥- رغم أن الإسلام يحارب الترف والبذخ وحب الظهور إلا أنه في الوقت نفسه لا يشجع البخلٌ أو الشح. وعليه إذا زاد دخل المستهلك المسلم فإنه لن يكون هناك بالضرورة تعارضٌ مع أحكام الشريعة أن يزيد استهلاكه بنسبةٍ أكبر طالما أنه لا ينفق في معصية الله وطالما أنه لا يسرف في الإنفاق بمعنى الإخلال بقاعدة أن يبقى الميل الحدي للادخار موجبًا. وعليه فإن افتراض الإسراع الاستهلاكي لا يخالف بالضرورة قواعد الإسلام إلا إذا نتج عنه إسرافٌ بمعنى إنفاقٍ كلي يزيد على الدخل الكلي أو إنفاق على أغراض البذخ وحب الظهور.

وملخص ما تقدم أن بعض افتراضات الاستهلاك التي تتبعها الدول الإسلامية المعاصرة لا تتعارض بالضرورة وأحكام الشريعة الإسلامية، مع ملاحظة تباين الدول الإسلامية في درجة التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك فإنه إذا دخلت الشريعة الإسلامية مرحلة التطبيق الفعلي فإنه بعد فترة من الزمن **قد** يتبع الإنفاق الاستهلاكي الكلي افتراضًا مغايرًا للافتراض الحالي.

٧- أهم نتائج البحث

يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البحث فيما يلي:

١- تتسم عملية إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء في اقتصاد إسلامي بالاستمرارية والحركية. فالأساليب التي أوردتها الشريعة الإسلامية السمحة في هذا الشأن عديدة وفعالة وتتصف بالدوام. وعليه، فإن تطبيق أحكام هذه الشريعة يجعل الأفراد المسلمين ينظرون إلى إعادة توزيع الدخل كسياسة ملازمة للنظام (A Built-in-Policy) وسوف يحددون إنفاقهم الاستهلاكي على هذا الأساس.

٢- أوضح التحليل النظري أن افتراض الدخل النسبي وافتراض دورة الحياة **ربما** لا يتفقان وأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تسمح بالإسراف والبذخ وحب الظهور والتي تحرم الربا

كمصدر من مصادر الدخل وتوصي بالوالدين والأقربين. كما أوضح هذا التحليل أن الإنفاق الاستهلاكي -طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية- **قد** لا يتوقف على الدخل الحالي بالصورة التي أوضحها الاقتصاديان كينيس وسميثز وغيرهما وأن افتراض الدخل الدائم **قد** يكون أكثر ملاءمة.

٣- أدخل البحث صيغةً جديدةً لافتراض الدخل المطلق أطلق عليها اسم "افتراض الإسراع الاستهلاكي The Consumption Catch-up Hypothesis" ويقوم هذا الافتراض على أساس أن الإنفاق الاستهلاكي يتوقف على الدخل الحالي ولكن بصورة معقدة بحيث يزداد الميل الحديُّ للاستهلاك مع زيادة الدخل عند مستويات الدخول التي هي أقل من مستوى معين للاستهلاك. وحينما يصل الدخل إلى مستوى معين يبدأ الميل للاستهلاك في السلوك طبقًا لقواعد افتراضات الدخل المطلق التقليدية.

هذا، وقد أوضح التحليل النظري أن افتراض الإسراع الاستهلاكي لا يتعارض بالضرورة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٤- قام البحث بقياس سلوك الإنفاق الاستهلاكي في الدول الإسلامية المعاصرة باستخدام ١٢ دالة استهلاك تمثل خمسة افتراضات نظرية لتحديد الافتراض الذي يناسب كل دولة. وباختيار أفضل النتائج الإحصائية أثبت التحليل القياسي أن الإنفاق الاستهلاكي في الدول الإسلامية المعاصرة لا يتمشى مع افتراض الدخل النسبي وافتراض دورة الحياة. كما أن افتراض الدخل المطلق التقليدي لم تثبت أفضليته على باقي الافتراضات إلا في حالة دولتين فقط من ٣٠ دولة إسلامية غطتها الدراسة. وحتى في هاتين الدولتين أعطى هذا الافتراض أفضل النتائج فقط عندما قيس في صيغةٍ مغايرةٍ للصيغة الكينزية وعند استخدام الأسعار الجارية.

٥- أثبت التحليل القياسي أن افتراض الدخل الدائم والإسراع الاستهلاكي يعطيان أفضل النتائج الإحصائية لتفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي في الدول الإسلامية المعاصرة. وتمكننا هذه النتائج من الإجابة على السؤال موضوع البحث "كيف تؤثر إعادة توزيع الدخل الناتجة عن إدخال أحكام الشريعة الإسلامية على الإنفاق الاستهلاكي الكلي للدول الإسلامية المعاصرة التي ترغب في تطبيق هذه الأحكام؟".

ففي الدول الإسلامية التي يتبع استهلاكها افتراض الإسراع الاستهلاكي يتوقف الأمر على مرحلة النمو التي يمر بها الاقتصاد. فقد ينتج عن إعادة توزيع الدخل زيادةٌ أو نقصٌ في الإنفاق

الكلي **الاستهلاكي**. أما في الدول الإسلامية المعاصرة التي يتبع استهلاكها افتراض الدخل الدائم **فلن يتأثر** حجم هذا الإنفاق نتيجة إدخال أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لأن الأفراد في هذه الدول سوف يعتبرون التغير الناتج عن إعادة توزيع الدخل تغيرًا له صفة الدوام فيحددون دخلهم الدائم ومن ثم استهلاكهم الدائم على هذا الاعتبار.

شكر وتقدير

يعبر المؤلف عن شكره لاثنين من المحكمين غير معروفين له على ملاحظاتهما التي ساعدت على تحسين البحث. كما يعبر عن امتنانه للدكتور سيف الدين إبراهيم تاج الدين لما قدمه من توضيح لفرضية الإسراع الاستهلاكي باستخدامه فكرة "الفجوة الديموغرافية الانتقالية" (الفقرة ٣/٥).

المراجع

أولا : المراجع العربية

القرآن الكريم

الزرقاء، محمد أنس، "نظم التوزيع الإسلامية"، *مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي*، المجلد الثاني، العدد الأول (صيف ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ص ص ١-٥١.

الصابوني، محمد علي، *صفوة التفاسير*، ط ٣، بيروت دار القرآن الكريم، ١٩٨١م.

صقر، محمد أحمد، "الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات" في *الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي*، ط ١، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) ص ص ٢٥-٧١.

القرضاوي، يوسف، "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية" *بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي*، ط١، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) ص ص ٢٢٥-٢٧١.

الكاندهلوي، محمد يوسف، *حياة الصحابة*، ط ٢، دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٨٣م).

النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف، *رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين*، مؤسسة مناهل العرفان.

ثانيًا : المراجع الإنجليزية

Ando, A. and **Modigliani, F.,** "The Life-Cycle Hypothesis of Saving: Aggregate Implication and Tests", *American Economic Review*, Vol. **53**, No. **1** (March 1963)55-84.

Bennion, E. G., "The Consumption Function Cyclically Variable", *Review of Economics and Statistics*, (November 1946)21-35.

Brown, T. M., "Habit Persistence and Lags in Consumer Behavior", *Econometrica*, Vol. **20**, No. **3** (June 1952)250-264.

Davidson, J. H., Hendry, D. F., Srba F. and **Yeo, S.,** "Econometric Modelling of the Aggregate Time-Series Relationship between Consumers Expenditure and Income in the United Kingdom", *Economic Journal*, Vol. **88**, No. **3**(1978)421-439.

Duesenberry, J., "Income-Consumption Relations and Their Implications" *in Income, Employment and Public Policy: Essays in Honor of Alvin Hansen*, New York:, Norton (1948)54-81.

Duesenberry, J., *Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior*. Cambridge: Harvard University Press (1949).

Ferber, R., A Study of Aggregate Consumption Functions, *National Bureau of Economic Research*, Technical Paper, No. 8(1953).

Friedman, M. *A Theory of the Consumption Function*, Princeton: National Bureau of Economic Research (1957).

Friedman, M. "The Concept of Horizon in the Permanent Income Hypothesis, in: **Christ**, C.F. *et* **al.** (ed.) *Measurement in Economics: Studies ill Mathematical Economics and Econometrics*, Stanford: Stanford Univ. Press (1963).

International Financial Statements 1984, Washington: International Monetary Fund, 1984.

Keynes, J. M., *The General Theory of Employment, Interest and Money*. New York: Harcourt Brace, (1936).

Modigliani, F. and **Ando, A**., "Tests of the Life-Cycle Hypothesis of Savings", *Bulletin of the Oxford Institute of Statistics*, Vol. **19**, No. **2** (1960), 49-67.

Modigliani, F. and **Brumberg, R**., "Utility Analysis and the Consumption Function" in: **Kurihara, K.K.** (ed.) *Post-Keynesian Economics*, New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press (1954) 381-396.

Mosak, J., "Forecasting Postwar Demand III" *Econometrica*, Vol. **14**, No. **1** (January 1945)25-53.

NPA, *National Budget for Full Employment*, Washington: National Planning Association (1945).

Shapiro, E., *Macroeconomic Analysis*, 5th ed., N.Y., Harcourt Brace (1982).

Smithies, A., Forecasting Postwar Demand I, *Econometrica*, Vol. **14**, No. **3** (June 1945). 1-14.

Woytinsky, W., The Relationship Between Consumer's Expenditures Savings and Disposable Income, *The Review of Economics and Statistics*, Vol. **28**, No. **1** (February 1946), 112-132.

An Econometric Study of Islamic Shari'ah (Law) Rules and the Consumption Function in Contemporary Muslim Countries

MUKHTAR M. METWALLY
Professor of Economics,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

ABSTRACT. What would be the direction of change of aggregate consumption in contemporary Muslim countries if income redistribution schemes that are called for by Islamic shari'ah (law) are implemented?

The present paper answers that question by fitting several types of aggregate consumption functions to each of 30 Muslim countries data. The best fitting function in each case is then used to assess the likely impact of Islamic redistribution.

The types of functions estimated for each country reflect: the absolute, the relative, and the permanent income hypotheses as well as the life-cycle and other hypotheses. None of these common hypotheses fits very well the data of these countries. We have therefore introduced a new variant of the absolute-income hypothesis which we called: 'Consumption Acceleration Hypothesis', and which was found to provide a better fit for the data.